الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بلقرع محـــــمد

بلال حاج

تحت عنوان:

اليات ومعايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية
دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بن حليمة هوارية	(أستاذة محاضرة صنف "أ «-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. بلعيد شكيب	(أستاذ مساعد صنف أ -جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
أ. صفا محمد	(أستاذ محاضر صنف "أ «-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بلقرع محـــــمد

بلال حاج

تحت عنوان:

اليات ومعايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية
دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بن حليمة هوارية	(أستاذة محاضرة صنف "أ «-جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. بلعيد شكيب	(أستاذ مساعد صنف أ -جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا ومقررا
أ. صفا محمد	(أستاذ محاضر صنف "أ «-جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

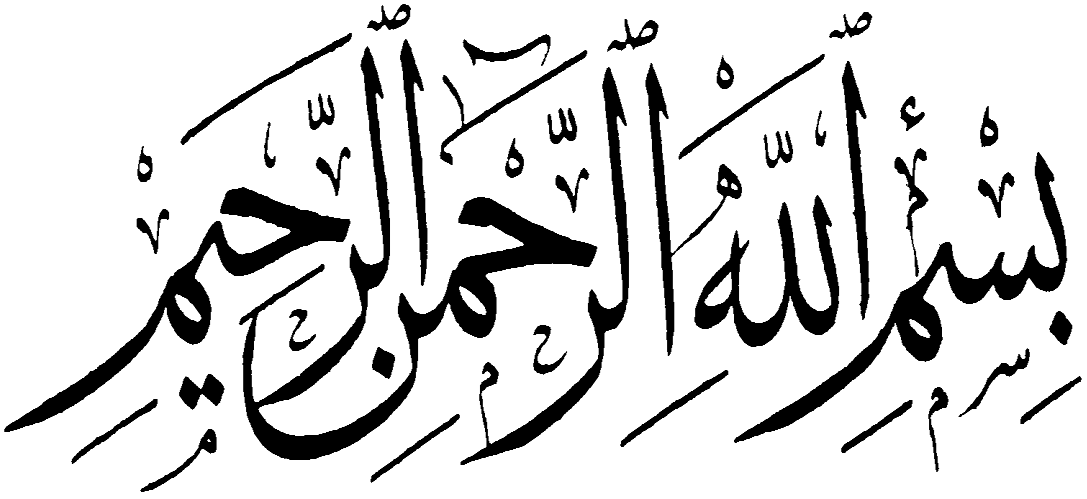
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إلى أستاذ المشرف

إلى أساتذتنا الكرام

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

الى مدير البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت

إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

إهداء

بعد الحمد و الثناء على الله و الصلاة و

السلام على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى من كان رضاهما أغلى ما أملك.....أمي

الحبيبة حفظها الله و أطال في عمرها

إلى ساندي في الحياة .....أبي الغالي

حفظه الله و أطال في عمره

إلى من أرادوا لي الأفضل على الدوام.....إخوتي

إلى من شاركتني في البحث عن المعرفة

إلى اولادي .....

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

بلقرع محـــــــــــمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	–
شكر	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
قائمة الملاحق	–
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: اطار النظري لتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية	5
تمهيد الفصل	6
المبحث الاول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية	7
المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية	7
المطلب الثاني: انواع المشاريع الاستثمارية	9
المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية	12
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية	12
المطلب الثاني: مخاطر القروض البنكية وضماناتها.	15
المبحث الثالث: ماهية التمويل	18
المطلب الأول: تعريف التمويل وانواعه وطرق تحصيله	18
المطلب الثاني :مصادر التمويل	20
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : دراسة ميدانية	27
تمهيد الفصل:	28
المبحث الاول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA	29
المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري	29
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	32
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	33
المبحث الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك	34

فهرس المحتويات

المطلب الاول: شروط منح القروض البنكية الاستثمارية	34
المطلب الثاني : إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية	36
المطلب الثالث: ملف طلب القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها البنك الوطني الجزائري	37
المبحث الثالث: تقيم مساهمة البنك في تمويل مشاريع الاستثمارية	40
المطلب الاول: تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال فترة 2015 الى 2023	40
المطلب الثاني: القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2019 الى 2023	41
المطلب الثالث: فعالية البنك في تسير القروض الاستثمارية من 2015 الى 2023	45
خلاصة الفصل	46
الخاتمة	47-50
قائمة المصادر و المراجع	51-53
الملاحق	54-58
الملخص	59

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-02)	تفرع المديرية العامة	31
(02-02)	توزيع موظفي وكالة تيارت.	32
(03-02)	تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال فترة 2015 الى 2023	40
(04-02)	القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2015 الى 2023	42
(05-02)	حصيلة التنقلات الميدانية خلال فترة 2015 الى 2023	44
(06-02)	احصائيات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 2015 الى 2023	45

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-02)	الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري	30
(02-02)	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري	33
(03-02)	تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال فترة 2015 الى 2023	41
(04-02)	القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2015 الى 2023	43

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق 1	**تطور ايرادات البنك الوطني الجزائري من 2017الى2021**	55
ملحق 2	**ميزانية سنة 2022**	56

مقدمة

مقدمة

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات.

فالبنوك هي الموجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال إغراءاتها للمستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج، من طرف المشاريع المنظمة.

والمشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي واجهها الفرد والمؤسسة، فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما أنه يبعث على الاستقلال السياسي، الذي يتجسد في حرية اتخاذ قرارات تحديد المصير.

والجزائر كمثيلاتها من الدول النامية تعاني من نقص في المشاريع الاستثمارية بسبب عدم توفر الظروف الملائمة للاستثمار، والتي تتمحور معظمها في المشاكل الخاصة بالتمويل، من جراء تخلف الجهاز البنكي.

لذا فقد سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي تهدف إلى تطويره، تتماشى مع التغير الحاصل في الاقتصاد من الموجه إلى الحر، اضافة إلى أنها خلقت أجهزة مالية، كالوكالة الوطنية لدعك تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للقضاء على البطالة، وغيرها من الأجهزة الأخرى التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار، وتفتح بها أبواب التشغيل، وتساهم بذلك بجزء من تمويل المشاريع الاستثمارية اضافة إلى البنوك، وتقلل من عبئ القروض والمتمثلة في الفائدة التي تتحملها بدل المستثمر.

كما أنه لنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها، تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض ضمانا لاسترجاع القروض ولنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومنه يمكن صياغة الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل التالي:

1- الاشكالية :

ماهي اليات ومعاير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية (البنك الوطني الجزائري BNA) ؟

وينطوي السؤال الرئيسي أعلاه على ثلاثة أسئلة فرعية:

- ما هي أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية ؟
- ماهي اليات ومعايير التمويل في البنوك التجارية ؟
- كيف يساهم البنك الوطني الجزائري BNA في تفعيل تسريع و تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

2- فرضيات الدراسة:

وفي محاولة منّا للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر القروض البنكية مصدر مهم في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- هناك عدة معايير واجراءات متخذة من طرف البنك لاتخاذ قراره في منح القروض.
- يساهم البنك الوطني الجزائري BNA في تمويل المشاريع الاستثمارية.

3- أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على البنوك، وواقعها في الجزائر وأهم مستجداتها.
- دراسة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة فيما يخص تسهيل عملية تمويل المشاريع.
- الربط بين النظري والجانب التطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع.

4- أهمية الدراسة:

شكل موضوع اليات ومعاير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية التي حظيت مؤخرا بكثير من الاهتمام ولعل هذا الأخير من شأنه إبراز الأهمية العلمية والتطبيقية لمثل هذه المواضيع.

-**الأهمية العلمية:** تكمن في إمكانية اعتباره موضوعا جدير بالاهتمام الخبراء والباحثين كذلك يلقى الضوء على مدى أهمية محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة مع طبيعة وظروف المشاريع الاستثمارية.

-**الأهمية التطبيقية:** تتبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يقوم به البنك في لدعم و تمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم بدورها في دفع عجلة التنمية.

5- الدراسات السابقة:

- **الدراسة الاولى:** هارون العيشي" النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2011 اطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية شعبة: اقتصاد وتنمية جامعة الحاج لخضر-باتنة 2015

- **الدراسة الثانية:** حمزة جعفر" اليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" اطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية تخصص: اقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف1 2018

- **الدراسة الثالثة:** " بن جواد مسعود " دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية واثره على التنمية المحلية بولاية ميلة اطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك 2017/2018 جامعة جزائر -3- ابراهيم سلطان شيبوط 2022

6- أسباب إختيار الموضوع:

اخترنا موضوع دراستنا انطلاقا من رغبة ذاتية وأخرى موضوعية وهي:

- الموضوع كان من اقتراح الأستاذ، ولتطابقه مع تخصصنا اضافة إلى الدوافع التالية.
- فهم عمل البنوك وكيفية منحها للقروض.
- التعرف على كيفية إنشاء المشاريع الاستثمارية.
- معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية.

7- حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

- الحدود المكانية: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت
- الحدود الزمانية: تمثلت في شهر افريل 2024

8- منهج الدراسة:

- المنهج الوصفي: الذي يتمثل في الجزء النظري من هذا البحث.
- المنهج التحليلي: المتمثل في الجانب التطبيقي الذي يتمثل في دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA.

9- **صعوبات الدراسة:** تمثلت في:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والتي تواجه معظم الطلبة والباحثين ولعل أهمها نقص المراجع حول هذا الموضوع المختار .

10- **هيكل الدراسة:**

كانت تقسيمات الدراسة كالتالي:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة وجب تقسيمها إلى فصلين، فصل النظري وآخر التطبيقي، لذا كان هيكل الدراسة كما يلي :

الفصل الأول يختص بدراسة اطار النظري لتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية ، وهو بدوره قسم إلى : المبحث الاول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية والمبحث الثاني : مدخل للقروض البنكية و في الاخير المبحث الثالث ماهية التمويل

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية من خلال : لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتعلق بالقروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل البنك وبعدها المبحث الثالث: تقييم مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الأول

اطار النظري لتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية

تمهيد

يعتبر الاستثمار من احد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، و هو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، و منه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات، وحتى على المستوى الوطني، و هو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي و الرفاهية للمجتمع، و يحدد صورة و سمعة للمؤسسة، نظرا لتأثيره على المحيط المالي و الاقتصادي.

ونظرا لهذه الأهمية للاستثمار، فلقد حظي تمويله باهتمام كبير من طرف البنوك لما له من مدلول خاص، و مفتاح التطور الاقتصادي و الاجتماعي ، كون أن التمويل عنصر أساسي و أداة فعالة للنهوض بالاستثمار، وتوسيعه من خلال المشاريع الاستثمارية، الذي يسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، ولأهمية دراسة هذه المعاني المتعلقة بالاستثمار.

تعتبر مشكلة التمويل البنكي أهم وابرز المشكلات التي تواجه المشاريع الاستثمارية، لأنه تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية أو النقص التمويلي. وتختلف حاجة المشاريع باختلاف المرحلة التي تمر بها عند التأسيس تحتاج إلى التمويل المتوسط الآجل ثم بعد ذلك مرحلة الإزهار و الإنطاق تظهر الحاجة إلى التمويل القصير الأجل بالإضافة إلى أنواع أخرى من التمويل تعتمد عليها هذه المؤسسات. ولأهمية دراسة هذه المعاني المتعلقة بالاستثمار، قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية

المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية

المبحث الثالث :ماهية التمويل

المبحث الاول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية

أن وجود المشاريع الاستثمارية في أي دولة هو أمر بالغ الأهمية كون أن المشاريع الاستثمارية تشكل الجزء الأكبر من حياة المؤسسات والأفراد اللذان يشكلان الجزء الهام والكبير للاقتصاد، وللحركة الإنتاجية، فلا يمكن أن يقوم أي اقتصاد لبلد ما إلا إذا كانت هناك سياسة اقتصادية موضوعية لخلق المشاريع الصغيرة والكبيرة تمتد إلى البنى التحتية والفوقية التي يطلبها اقتصاد هذا البلد، أهمية المشاريع الاقتصادية تقودنا إلى التركيز على مفهومها وخصائصها، وأنواعها وغيرها من النقاط الأخرى.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية.

هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري، وهذا يرجع لاختلاف وجهات النظر إليه، ويعرف على أنه

-" عملية توجيه موارد مشروع صناعي أو مالي للحصول على عوائد أو مداخيل نقدية أو غير نقدية"

- كما يعرف بأنه: مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها، و تمويلها و تنفيذها، و تحليلها كوحدة منفصلة و يشمل المشروع على تدفقات خارجية أو مدخلات، و على تدفقات داخلية و تسمى أحيانا منافع أو إنتاج "[1]

- ويعرف المشروع الاستثماري أيضا على أنه: ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع " [2]

- ويعرف أيضا " تجميع لبيانات تمكن من تقييم المزايا و المساوئ الاقتصادية الناتجة عن تخصيص قدر معين من الموارد المتاحة للمجتمع لانتهاج نوع أو أنواع محددة من السلع و الخدمات "[3]

- ويمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه: " كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظمه ، يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج، و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة، أو مجموعة من السلع و الخدمات و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة " [4]

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي للمشروع الاستثماري:

مجموعة من النشاطات العملية المرتبطة ببعضها و المتكاملة، التي تعتمد على استخدام الموارد المالية و البشرية و المادية المتاحة، وفقا لتخطيط و تحليل سليم لضمان نجاح المشروع و الحصول على المنافع في المستقبل.

---

[1] سعد زكي نصار، "التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات"، المكتبة الأكاديمية، عربية للطباعة والنشر القاهرة 1995، ص:75

[2] عطوة أويس الزنط، "أسس تقييم المشروعات ودراسة جدوى الاستثمار"، الجزء1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة1992، ص:22.

[3] أحمد رمضان نعمة، "مقدمة في دراسة الجدوى ومعايير الاستثمار"، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص:27.

[4] ضرار العتيبي، نضال الحواري، "إدارة المشروعات الإنمائية"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن2007، ص:116.

الفرع الثاني: أهمية المشاريع الاستثمارية:

إن أهمية المشاريع للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد. فكما أن الجسد يفنى بمغادرة الروح، فان المؤسسات تتوقف بفناء المشاريع. وهنا تأتي الأهمية الأولى للمشاريع الاستثمارية، في إعطائها الحياة للمؤسسات، فان الأفراد وفي طليعتهم رجال الأعمال، والمقاولون، وأصحاب رؤوس الأموال، والتجار، و المستثمرون، و طالبوا الأعمال بمختلف أنواعهم يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع، وفي دورات حياة المشاريع، إذ أن هؤلاء الأفراد يجدون في المشاريع ملاذ لطموحاتهم الشخصية، وإبداعا في سيطرتهم على عالمهم الخاص، كلما استطاعوا إقامة مشاريعهم وساروا بها في الاتجاهات التي يرغبون بها، وأيضا للمشاريع أهمية في تحريك وتنشيط الاقتصادي للبلد، حيث تنشط فيها الحركات الإنتاجية والبنيوية، والتنموية، والتطورية.[1]

وتبرز أهميتها أيضا في مدى مساهمتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كونه يوفر عرض العمل للراغبين، ويقلل من وطأة البطالة، كما يساهم في الحد من عجز ميزان المدفوعات، والتضخم وهو أيضا ذو منافع كثيرة ومتعددة، وهذا فضلا عن مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة كما يدفع الإبداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين وفي نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة لتحقيق أهدافه.[2]

الفرع الثالث: خصائص المشاريع الاستثمارية.

تتمثل خصائص المشروع الاستثماري في العناصر التالية:

1- نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.

2- الجهة المنظمة، وهي تلك التي تقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.

3- السوق وخصائصها، والتي من خلالها يتم تصريف الإنتاج، هذا و لا بد للمشروع الاستثماري أن يكون هناك طلب على منتجاته.

4- الربح والعائد على الاستثمار، كهدف رئيسي، و لا مانع من وجود أهداف أخرى ثانوية.

5- الاستقلالية النسبية للمشروع، وذلك كي يتمتع المشروع بشخصية اعتبارية .

6- المخاطرة، حيث هناك درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار كل مشروع، وتختلف درجة المخاطرة من مشروع لآخر.

كما أن للمشاريع الاستثمارية خصائص نفسها خصائص الاستثمار، لأن الاستثمار هو الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المشروع الاستثماري، و أهمها[3]:

---

[1] حسن إبراهيم بلوط، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ص:15-ص16.

[2] براح نور الهدى، عكة نسيمة، "التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية"، مذكرة تخرج لسنة 2006-2007، ص:9.

[3] حسن ابراهيم بلوط، مرجع سابق ذكره، ص"28".

* **رأس المال المستثمر:** وهو المصروفات و النفقات التي تتحملها المؤسسة لانجاز المشروع.

* **التدفقات النقدية:** وهي عبارة عن المبالغ المالية المقدرة، و المنتظر تحقيقها في المستقبل طيلة فترة الحياة الإنتاجية للاستثمار.

* **مدة حياة المشروع الاستثماري:** تتمثل في العمر الإنتاجي للاستثمار، وهو العمر الذي يظل فيه المشروع ينتج، وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من عمر المشروع، الأول هو العمر الإنتاجي أو الفني، وهو العمر الذي يظل خلاله المشروع منتجا من الناحية الفنية. و الثاني هو العمر الاقتصادي للمشروع، وهو ذلك الجزء من العمر الإنتاجي الذي تقتصر عليه عملية التقسيم.

* **القيمة المتبقية:** عند نهاية الاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية، بحيث تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية للاستثمار، ومحاسبيا تحسب القيمة المتبقية بطرح القيمة الأصلية للاستثمار من الاهتلاك المتراكم.

المطلب الثاني: انواع المشاريع الاستثمارية

تختلف المشاريع الاستثمارية باختلاف أهدافها، و يمكن تقسيمها وفقا للمعايير والتصنيفات التالية:

1- حسب القطاعات التي تنفذ المشاريع

يمكن تقسيم المشاريع بحسب القطاعات التي تطلق و تنفذ المشاريع إلى مشاريع تنتمي إلى القطاع العام، و مشاريع تنتمي إلى القطاع الخاص.

أ. مشاريع القطاع العام: حيث لا بد على الدولة أن تتولى إدارة المشروع بنفسها مباشرة، أو من قبل أي منشآتها العامة، أو أن تضمن إدارته من قبل أي جهة أخرى بناء على شروط. يتميز هذا النوع عادة بأسلوب يغلب عليه الطابع البيروقراطي، و بالتالي هو أقل تركيزا على نوعية الخدمة التي تؤديها، بسبب الروتين و العقد الإدارية.

ب.مشاريع القطاع الخاص: يتميز بأسلوب جماعي ذي طابع ديناميكي، تسير بشكل أسرع، و أقوى فاعلية من مشاريع القطاع العام، و التركيز فيه على نوعية الخدمة التي تؤديها يتوجه بصورة أساسية على نتائجه.

2- حسب نوعية النشاط الذي تقوم به:[1]

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية وفقا لنوعية النشاط إلى: مشاريع إنتاجية، و مشاريع تجارية، و أخرى خدماتية.

أ. المشاريع الإنتاجية: يقوم هذا النوع بأنشطة إنتاجية، و تشمل كل من مشاريع التعدين والزراعة، ومشاريع التصنيع التي تستخدم الخامات أو السلع نصف المصنوعة في عمليات الإنتاج، أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين.

[1] صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في الأعمال والمال"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية2001، ص"5".

ب. المشاريع التجارية: وهي المشاريع التي تقوم بممارسة الأنشطة المرتبطة بنقل وتوزيع السلع والمنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك، و تشمل أنشطة هذا النوع على وظائف النقل والشحن، والتفريغ، والتعبئة، والتخزين والتوزيع.

ج. المشاريع الخدماتية: و تشمل هذه المجموعة المشاريع التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع، وإنما تعمل على تقديم الخدمات غير ملموسة مثل: قطاع الاتصالات والفنادق والمستشفيات، والمؤسسات المالية كالبنوك و شركات التأمين.

3- حسب التقسيم العام:[1]

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب التقسيم العام إلى:

أ. المشاريع المتنافسة: نقول عن مشروع استثماري ما منافس لآخر إذا أدى إلى تقليص مرد ودية المشروع الآخر، ويؤدي إلى رفضه أيضا.

ب.المشاريع الاحلالية: و هي عبارة عن المشاريع التي إذا تم قبول إحداها رفض الآخر بالضرورة، أي أن كليهما مشروعان متشابهان في المضمون، إلا أنهما يختلفان في بعض النواحي، مثل مشروع بناء السكنات يؤدي إلى رفض مشروع بناء مصنع له آثار سلبية على هاته المنطقة السكنية.

ت.المشاريع المستقلة: يكون مشروعان مستقلان إذا كانت التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو برفض المشروع الثاني، و كذلك إذا كان من الممكن أن نختار كلا المشروعين أو أحدهما مثل: بناء مدرسة أو مستشفى.

ث.المشاريع المرتبطة: يكون المشروعان مرتبطان إذا أدى قبول أحدهما إلى زيادة أو نقصان في إيرادات المشروع الثاني.

المشاريع المكملة: يكون مشروعان مكملان لبعضهما إذا أدى أحدهما إلى زيادة إيرادات أو خفض نفقات المشروع الآخر، مثل: مشروع إنشاء السكة الحديدية يكون مكمل لمشروع إنشاء منجم لتنقيب عن الحديد .

المشاريع المترافقة: تكون الهيئات المسؤولة عن المشاريع أمام خيارين، إما قبولها معا أو رفضها معا، مثل انجاز مدرسة مع انجاز السكنات الاجتماعية لعمال التربية.

الفرع الأول: أسباب اختيار المشروع الاستثماري.[2] تتعدد الدوافع وراء إقامة أي مشروع، و هذا وفقا إلى معايير سياسية، أو اقتصادية، أو تنموية، أو متعلقة بالبيئة المحيطة بالمشروع.

[1] – براح نور الهدى، نسيمة عكة، مرجع سابق ذكره، ص"16".

[2] حسن إبراهيم بلوط، مرجع سابق ذكره، ص"30–ص31".

أ . **الأسباب المتعلقة بالبيئة:** قد يكون المشروع نابع من البيئة ذاتها أي ما تحتاج إليه بيئة معينة و يختلف عن بيئة أخرى، فلا يعد معقولا إقامة مشروع ترفيهي في بلد يعاني الفقر، و بالتالي فان احتياجات البيئة تحدد طبيعة المشروع.

ب. الأسباب السياسية: تسعى الدولة إلى تنفيذ العديد من المشاريع دون تأني، وعدم القيام بالدراسات اللازمة، مما يؤدي إلى تعرضها في الكثير من الأحيان إلى إهدار الأموال، و قد يكون مرتبطا بقرارات سياسية محضة، كان تمنع الدولة الاستيراد من الخارج نتيجة لتفكك علاقاتها الخارجية.

ج- الأسباب الاقتصادية: تسعى الدولة إلى إحداث توازن اقتصادي، و ذلك ضمانا للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يرتبط بها المشروع، أو قد تعتبر بدورها دافعا لإقامة العديد من المشاريع التي تساهم في ترسيخ أبعاد هذا التناسق.

د. الأسباب التقنية: هي تلك الأسباب المتعلقة بالتكنولوجيا، حيث يكون الدافع الأول وراء القيام بالمشروع هو استغلال التكنولوجيا بهدف تطوير المنتوج النهائي، و توفير الوقت و الجهد المبذول.

المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية

إن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنك تتمثل في استعمالها في منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إلى التمويل، ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال والتي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة أو أخرى في تمويل وسد حاجات المتعاملين الاقتصاديين، وفي زاوية أخرى فان الخطر يعتبر ملازما للقرض جلال مدة استيراد رأس المال، ولذلك يجب على البنك أن يتعامل بحذر وأن يلجأ إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات والأفراد التي تطلب القرض.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية.

يمكن القول أن القروض هي نتاج الثقة بين الأفراد والبنك، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو دائن "البنك" بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة، الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين[1].

فالقرض هي كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئات مالية، بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.

كما أن القروض هي أساس النشاط البنكي فهي تجارته وموضوع عمله، وعملية القرض حتى تكون كذلك يجب توفيرها على عنصرين على الأقل وهما، الثقة والفارق الزمني.

الفرع الثاني: معايير منح القروض البنكية.

تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القروض وتحديد قيمتها أو شروطها وهي كالتالي:

01- شخصية العميل: وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته، وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند الائتمان، ويمكن معرفتها من خلال انتظام سداد العميل لديونه.ومن خلال البنوك التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه.

02- القدرة على الدفع: وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته، ومدى قدرته على التنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع والمحافظة على رأس المال.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص"172-ص173".

03- رأس المال أو المركز المالي: يعني تمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحقاته وأيضا التمتع بمركز مالي سليم لتجنب الأزمات المالية كالإفلاس، وتقوم البنوك بدراسة القوائم المالية للعميل والمؤشرات التي يمكن الحكم بها على المركز المالي للعميل.

04- الضمانات: يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا بمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة. فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك، وتوفير الحماية للبنك ضد المخاطر المحتملة.

05- الظروف العامة: إن التقلبات الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان، يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها وقت طلب القرض، ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة تحويل منتجين جدد، مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة، ومقدار رقابة الحكومة على المنتجات وأسعارها...الخ.

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عامل الحاسة الائتمانية للباحث لأنه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه[1].

الفرع الثاني : أنواع القروض البنكية.

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفقا لمعايير عديدة ومتنوعة وتقسم حسب الأهداف أو النشاطات أو الجهة إلى:

اولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال[2].

قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى 18شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل نشاطات الاستغلال وذلك حسب طبيعة النشاط (تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي)، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة مدينا أو دائنا، وقدرة المؤسسة على تحصيل ديونها من الغير، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى قروض عامة وقروض خاصة.

01- **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونه موجهة لتمويل الأصول المتداولة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا"القروض عن طرق الصندوق أو قروض الخزينة"، وتلجأ المؤسسة عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمالها فيما يلي: **تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القروض الموسمية، قرض الربط**

02- القروض الخاصة: وهي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة عكس القروض العامة، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: **تسبيقات على البضائع: تسبيقات على الصفقات العمومية: الخصم التجاري**

[1] الطاهر لطرش مرجع سابق ذكره، ص"58-ص63".

03- القرض بالالتزام

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقة فقط، ويكون مضطر إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي: الاحتياطي، الكفالة، القبول[1].

04- القروض المقدمة للأفراد:

هي القروض ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد "الزبائن" والتي تستعمل في تسديد المشتريات cartes de crédit ومن بين هذه القروض بطاقات القرض الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.

وتوجد أيضا **القروض الشخصية** والتي هي عادة للأشخاص ذوي الدخل الثابتة ويتناسب مبلغها مع الدخل الشهري للمستفيد، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر ولم تستطع البنوك تطوير استعماله ليرقى إلى درجة الممارسة التقليدية الشاملة.

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار[2].

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار فهي التي تتعلق بتمويل الحصول على الآلات والمعدات، وهو يعرف بالتمويل المتوسط الأجل، أما إذا كان يتعلق بتمويل العقارات، فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل، ونظرا لصعوبة هذا التمويل تم استحداثه بادخار عمليات القرض الايجاري، وسنتطرق إلى هذه الأنواع كما يلي:

01- قروض متوسطة الأجل: توجه لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدتها 7سنوات مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج... ولأنها أكثر تعرضا لاحتمالات عدم التسديد نتيجة للتغير على مستوى المركز المالي للمستثمر (المقترض) وهنا نميز نوعين:

أ- قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: هنا يعني أن البنك المقرض بإمكانه عادة خصم أوراقه المالية لدى بنوك أخرى أو لدى البنك المركزي الذي يسمح له بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها، دون انتظار آجال الاستحقاق.

ب- قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو بنك تجاري، ويكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر أزمة السيولة لذلك يجب على البنك أن يحسن دراسة القرض وبرمجتها زمنيا لتجنب عجز خزينته.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دارالنهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ص.76-ص77

[2] خليل سعد، بوعلاقة توفيق، فولي خالد، معايير وإجراءات منح قروض الاستغلال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس (تخصص م. ن. بنوك) ،جامعة الجزائر، 2006 – ص"17".

02-القروض الطويلة الأجل

03-الائتمان الايجاري

ثالثا: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية ويطلق عليها: الاعتماد المستندي، حيث ظهر لحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في: تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل البضاعة، ارتفاع أو انخفاض سعر البضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، وهو بذلك يمثل ضمانات للطرفين.

فالاعتماد المستندي هو اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون ويكون قصير الأجل فهو ليس أداة تجارية لتسوية المعاملات التجارية الدولية فقط .[1]

المطلب الثاني: مخاطر القروض البنكية وضماناتها.

الفرع الأول: مخاطر القروض البنكية.

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك أو شركة هو تعظيم ثروته، وتتطلب هذه العملية أن يقوم المديرون بعملية تقييم التدفقات النقدية، والمخاطر التي يتحملها البنك، فلكي يحصل البنك على عائد مرتفع فيجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل، ولتعظيم ثروته يقوم بإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناجمة عن ذلك[2].

والمخاطر هي كإلزام يحمل شك عن إمكانية الربح أو الخسارة، وبصفة عامة اخذ الخطر بعين الاعتبار.

وهناك خمس مخاطر أساسية تواجهها كل البنوك وهي:

- مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر معدل الفائدة – مخاطر التشغيل – مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات.

01- مخاطر الائتمان: يعتبر من اكبر المخاطر التي تواجهها البنوك في عملية الإقراض، فهو أكثر ضررا لأنه يعبر عن عجز نهائي أو جزئي للمقترض وهلاك كلي بالنسبة البنك، في حالة تقديم قرض يعتبر دائن مع الفوائد[3].

ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله، وهناك أصول مختلفة تتميز بأكبر قدر من مخاطر الائتمان وتتمثل في القروض، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق ذكره، ص" 45".

[2] حتمه إدريس، عزوز كمال، "تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، لسنة2006 ص"47".

[3] طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص"71-ص72".

بهذه الظروف، وكذلك قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقا للتغيرات في التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حد لتقييم قدرة المقترض على الرد، ولسوء الحظ فان القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية، أي المشكلة بعد وقت طويل.

وتكون استثمارات البنك في الأوراق المالية اقل خطر لان المقترضين عادة ما يكونوا جهات حكومية أو محلية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية في كل فترة قصيرة.

02- مخاطر السيولة: هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقد بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة، وتمتلك البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا وذلك لتلبية احتياجات السيولة، ويمكنه أيضا زيادة القروض للحصول على النقد، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية والاحتياطات وقدرتها على تلبية الالتزامات.

03- مخاطر سعر الفائدة: ويقصد بمخاطر أسعار الفائدة، احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه، فان هذه يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات عائداتها اقل من العائد السائد في السوق، وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا[1].

ويحصل خطر سعر الفائدة بالنسبة إلى البنك عندما تكون تكلفة الموارد اكبر من عائد الاستخدامات، وللحد من خطر سعر الفائدة وجعلها في مستوى معقول وجب على البنك أن يتوفر على نظام لمراقبة القروض وتغيرات المعدلات.

04- مخاطر التشغيل: توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة البنك، وهكذا فان مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد أقسام الفروع وعدد الموظفين، ولذلك فان نجاح الرقابة على الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفأ أم لا.

[1] منير إبراهيم هنري–إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)،مركز دلتا للطبع،ص"242".

05- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات: تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، وتعجز الشركة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فان مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

06- مخاطر أخرى: إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف وكذلك مخاطر البلد، وتشير هذه المخاطر إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل، وتشير مخاطر البلد إلى الخسارة الأساسية للفائدة ورأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض هذه البلد سداد المدفوعات في تواريخ استحقاقها، وهذا يمثل خطرا للبلد.

وهناك أيضا مخاطر أخرى متعلقة بأنشطة خارج الميزانية لا تقيد ضمن الأصول والخصوم مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والمشقات، وأيضا مخاطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المؤسسات، فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، وتترك آثار سلبية على نتائج نشاطات البنوك وعلى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها[1].

[1] حتمه إدريس، عزوز كمال – تمويل الاستثمارات... – مرجع سابق ذكره – ص"49".

المبحث الثالث: ماهية التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل تطورا ملحوظا، فقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه الأفراد و المؤسسات الاقتصادية مثل: ازدياد حدة المنافسة، التطور التكنولوجي و كذا التدخل الحكومي المباشر غير المباشر في النشاط الاقتصادي و من هنا ظهرت عدة إتجاهات و آراء تناولت تعريف التمويل و يمكن عرضها على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف التمويل وانواعه وطرق تحصيله

اولا :تعريف التمويل

يعتبر التمويل من الوظائف ذات الأهمية البالغة التي تقوم بها المؤسسة و هو ينطوي على مجموعة من الممارسات التي من شأنها الحصول على الأموال من مصادر مختلفة. والاستفادة من هذه الأموال و سيتم التطرق إلى تعريف التمويل من عدة جوانب:

_من حيث الجانب النقدي:

يعرف التمويل على انه "توفير النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي يكون فيه المؤسسة في امس الحاجة إلى الأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد المؤسسات من الإنتاج و الاستهلاك و ذلك في فترات زمنية معينة"[1]

_من حيث الوظيفة المالية للمدير المالي:

هي الوظيفة التي يقوم بها المدير المالي و التي تختص بإدارة التدفق النقدي بما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة و تجنيبها العسر المالي، كما يمكن تعريفه على انه كافة عمليات التخطيط المالي للحصول على الأموال من مصادر التمويل المتاحة لتوفير الاحتياجات اللازمة لأداء الأنشطة لمختلف المؤسسات لتحقيق أهدافها و كذا للتحقيق توازنها[2]

ثانيا: أنواع التمويل:

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي تحدد توازن الميزانية و المر دودية المالية، حيث تشمل هذه القرارات على أنواع التمويل و ينقسم إلى نوعين:

1. التمويل الداخلي(الذاتي)

يكون معبرا عن فائض مالي ناتج عن ممارسة المؤسسة نشاطها العادي الفائض من المال يعاد استخدامه من طرف نفس المؤسسة لتغطية احتياجاتها المالية و تمويل خططها الاستثمارية[3]و تتمثل في ما يلي:

---

[1] عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، ط4الدار الجامعة، الاسكندرية، 1995، ص145

[2] عمر حسين، مرجع سابق ذكره، ص145

[3] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،2002،ص307

*الاحتياطات و الفائض المالي الناتج عن الأرباح خلال دورة الاستغلال
*ثمن بيع استثمارات أو أملاك من أصول المؤسسة
*الادخار و التعاونيات و القروض البنكية الداخلية و السندات الحكومية المملوكة من طرف الدولة

القروض البنكية الداخلية:

تؤدي البنوك دورا هاما في تسهيل تمويل المؤسسات و في أغلب الأحيان تتجه المؤسسات إلى البنوك ثم إعادة بيعها يساعد المؤسسات في الحصول على التمويل.

ويتميز التمويل الخارجي كونه لا يخضع للضريبة ولا يشكل خطورة على المؤسسة بل يدعم مركزها المالي كما يتمتع التمويل بمزايا وعيوب نوجزها كما يلي:

أ-مزايا التمويل الذاتي:

-يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس مال طبيعي، بأقل تكلفة ممكنة ما دامت مدخراته هي المستعملة في تمويل استثماراته.

-تقليل حجم تدين المؤسسة وعليه تفادي تسديد الفوائد على القروض وعليه تكون مستقلة.

-منح المؤسسة الاستقلالية الكلية عن الملاك وعليه يمكن للإدارة من زيادة الأرباح المحتجزة.

-تقليل التكاليف المتعلقة أساسا بالعمليات المالية.

-هو حافز للمؤسسات التي يتعذر عليها الدخول في السوق المالي نتيجة اعتمادها على الموارد الداخلية.

-التخفيض من الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة لكون الإهتلاك يمثل الجانب الأكبر من التمويل الذاتي الذي يعتبر بدوره أموال من الاقتطاع الضريبي.

ب-**عيوب التمويل الذاتي:** وتتمثل فيما يلي:

-الاعتماد على التمويل الذاتي يحول دون الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بالتالي التقليل من أرباحها.

-عدم استعمال الأموال استعمالا عقلانيا صحيحا، وذلك التقصير في دراسة مجالات استعمال الموارد للمؤسسة مقارنة بتلك المتحصل عليها من الغير.

-عدم كفاية التمويل الذاتي لتغطية كل حاجيات التمويل.

-بالإضافة إلى الأرباح تتجه إلى الحساب المدان دون إمكانية توزيع جزء منها على العمال

2- التمويل الخارجي:

في حالة عدم كفاية المصادر الداخلية ، تلجا المؤسسة إلى المصادر الخارجية للحصول على أموال عن طريق زيادة رأس مال الأجنبي أو عن طريق إصدار الأسهم، أو للاقتراض و الحصول على الأموال في شكل قروض مباشرة أو القروض المزدوجة.

أ-راس المال الأجنبي:

إن مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية تفرض نفسها و لكنها تبقى محدودة فهي تتسبب في تحويل العملات الأجنبية و تحديث وسائل الإنتاج، ودخول أسواق جديدة و بالتالي:تحسين التسويق على الأسواق الخارجية كما أن رؤوس الأموال الأجنبية تؤدي دور رؤوس الأموال المحلية نتيجة ندرتها.

ب-القروض المزدوجة:

هي وليدة أزمة المديونية الخارجية لمختلف الدول و المؤسسات وكانت مصلحة الدول المتقدمة هي الاستثمار في عين مكان هذه الدول و المؤسسات و ذلك بشراء مساهمات بدل الاقتراض و إنتضار الفوائد المسددة.وفيما يخص التخلص من الديون الخارجية يمكن التسديد بالعملة الوطنية و فيما يتعلق بإنعاش الاستثمار، فإن تخفيض الديون الخارجية يسمح بجلب الاستثمارات مما يؤدي إلى تزايد في معدل النمو الاقتصادي.ومن جهة أخرى فإن التمويل الخارجي هو كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية و يتوقف التمويل الخارجي على احتياجات المؤسسات. وحجم التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات[1]

المطلب الثاني :مصادر التمويل:

تنقسم مصادر التمويل استنادا للفترة الزمنية التي يتم سداده أو تصفيته فيها إلى:تمويل قصير الأجل وتمويل متوسط الأجل و تمويل طويل الأجل

أولا: التمويل قصير الأجل:

يقصد به الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير و تلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام.و تنقسم مصادر التمويل قصير الأجل إلى نوعين أساسين:

1-الائتمان التجاري:

يمثل المبيعات و البضائع التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة دون الحاجة إلى دفع قيمتها نقدا وهذا الائتمان يكون غالبا وليس للآلات او الأصول الثابتة ويتوقف منحه على عدد من العوامل الشخصية مثل مركز البائع المالي ورغبته في التخلص من مخزونه السلعي، وغالبا ما يتم فتح الائتمان في سلع تتميز بطلب كبير او عندما تزداد المنافسة في السوق وحسب الحالة التجارية.[2]

ويتخذ الائتمان التجاري نوعان أساسيان هما الحساب المفتوح(الجاري)أو أوراق الدفع(الرواتب)اي المؤسسات تعتمد على الموردين في تمويل احتياجاتها فأما أن تشتري على الحساب و يكون لديها حساب مفتوح مع المورد

[1] عبد الغفار حنفي،مرجع سابق ذكره،ص380

[2] محمد صالح الحناوي،الإدارة المالية و التمويل،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،2000، ص293.

او أن يقبل الورد كمبيالة يسحبها على المشتري سدادا لقيمة البضاعة المباعة وبهذا تحصل على ما تحتاجه مقابل وعد بتسديد القيمة بتاريخ أجل.[1]

أ-الحساب المفتوح أو الجاري:

يعتبر الحساب الجاري من أهم أشكال الائتمان التجاري ويمثل الجزء الأكبر من عمليتها وغالبا ما تفضل المؤسسة المدينة الاقتراض عن الحسابان الجارية بدلا من الأوراق التجارية[2]

ب-أوراق الدفع(الكمبيالة):

في هذه الحالة يقوم المشتري بتوقيع على قيمة الدين معينة و محددة فيها مع بيان تاريخ الاستحقاق(السداد)وتكون هذه الأوراق على عدة صور محددة وفق القانون التجاري المعمول به وبهذا تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع[3].

شروط الائتمان التجاري تتمثل في شروط الشراء الذي يلعب دورا رئيسيا فيه و تتحدد كمايلي:

-حجم الخصم المسموح به إذا حدث السداد النقدي خلال فترة زمنية محددة ويطلق على هذا النوع إسم الخصم النقدي.

-الفترة الزمنية و التي يمكن أن تمر قبل سداد الفاتورة وذلك في حالة عدم الحصول على الخصم النقدي وإذا كان المورد ليعرض خصما نقديا فإن هذه تكون ببساطة المدة الزمنية التي يسمح بها لسداد الفاتورة وتكون قصيرة ولا تزيد عن 10ايام او20يوم[4].

2-الائتمان المصرفي:

يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للمؤسسات، وتقوم البنوك الخارجية بتزويد المؤسسات المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها التجارية.ويتميز هذا النوع من الائتمان بأنه:

-أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة في الاستفادة من الخصم.

-يعتبر مصدر لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل.

-إضافة إلى ذلك انه أكثر مرونة من الائتمان التجاري إذا انه يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة غير انه اقل مرونة من ناحية أخرى ذلك انه لا يتغير تلقائيا مع تغير حجم النشاط.[5]

---

[1] عدنان هاشم السامراني،إدارة المالية،منهج تحليلي شامل،الجامعة المفتوحة للجماهرية الليبية ،2،لسنة 1997 ،ص255

[2] جميل احمد توفيق،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية،بيروت، (ب.ت) ،ص5

[3] الطار لطرش،مرجع سابق ذكره،ص34

[4] جميل أحمد توفيق،مرجع سابق ذكره،ص259

[5] محمد،صالح الحناوي،مرجع سابق ذكره،ص289

-وتقسم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وشركات الأموال على شكل ائتمان مصرفي إلى نوعين:

أ- الائتمان المصرفي بدون ضمان عيني:

ب- الائتمان المصرفي بضمان عيني:

ثانيا التمويل متوسط الأجل:

هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة و دون العشر سنوات، ويتمثل في القروض المصرفية متوسطة الأجل(مباشرة)و بالتمويل بالاستئجار(عناصر الموجودات).

1-القروض المصرفية متوسطة الأجل(مباشرة):

تكون هذه القروض من القروض ذات الفترة المحددة التي يكون استحقاقها أكثر من سنة واحدة وأقل من 15سنة و التي يتم تسديدها على دفعات متساوية و منتظمة خلال فترة هذه القروض.

2-التمويل باستئجار الموجودات:

تهدف المؤسسات إلى استخدام المباني و المعدات و بالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات وإن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه الاستئجار لهذه التسهيلات بدلا من شرائها و بعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي و الباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا. أما أشكال هذا التمويل فيمكن أن تكون كما يلي:[1]

-الاستئجار التشغيلي:

أي أن المؤسسة تستأجر خدمات صيانتها حيث تضاف تكاليف الصيانة إلى أقساط الإيجار، وتقوم بدفعها المؤسسة إلى جهة المؤجر(البنك) و أن هذه الأخيرة تحصلها من الأولى باتفاق منفصل عن الإيجار ويعطي الحق للمؤسسة المستأجرة إلغاء العقد.

-البيع ثم الاستئجار:

أي ان المؤسسة التي تملك أرضا او مباني او معدات تقوم بيع أحد هذه الأصول لبنك ما وفي نفس الوقت توقع معه اتفاقية لاستئجار الأصل و إبقائه عندها لمدة زمنية معينة و بشرط متفق عليه سابقا.

- الاستئجار المالي:

وهو استئجار لا يضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من طرف المستأجر، ويشبه كثيرا البيع بالاستئجار و الفرق أن الاستئجار المالي يتضمن أصلا جديدا و الأخر هو أصل المؤسسة ثم بيعه للممول(بنك أو مؤسسة مالية)أي أن البيع ثم الاستئجار هو حالة خاصة من الاستئجار المالي.

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق ذكره، ص298

ثالثا: التمويل طويل الأجل:

يمثل الأموال التي تتوفر للمؤسسة الفرص الاستثمارية المتاحة ويمثل التزاما على المؤسسة كشخصية معنوية مستقلة.

إن هذا الالتزام يضيف عبئا على المدير المالي للمؤسسة ويتمثل في ضرورة معرفته بما يسمى أسواق المال لأنه يلجأ إليها لمحاولته الحصول على أموال لأجال طويلة.[1]

ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل على ضوء أسس معينة على أساس تركيبة الهيكل المالي من حيث الملكية إلى أموال الملكية المتمثلة في الأ سهم العادية والممتازة و الأرباح المحتجزة و الأموال المقترضة المتمثلة في السندات و القروض طويلة الأجل.

1-أموال الملكية: تتمثل في:

أ-الأسهم العادية:

تمثل رأس المالي الأصلي الذي تم تأسيس بموجبه المؤسسة وغالبا ما تكون المؤسسة شركة المساهمة، يحصل حامل السهم العادي على الأرباح في حال تحقيقها.وعند احتفاظ الشركة بأرباحها او جزء منها في سبيل التوسع او مواجهة بعض المشاكل المالية*ومن مزاياها:

-منشأة غير ملزمة قانونيا بأجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم.

- تمثل الأسهم العادية مصدرا دائما للتمويل إذا لا يجوز لحاملها استرداد قيمتها من المنشاة التي أصدرتها.

-إصدار المزيد من الأسهم العادية يؤدي إلى خفض نسبة القروض إلى حقوق الملكية وهو أمر يترتب عليه زيادة الطاقة الافتراضية المستقبلية للمؤسسة.

*ومن عيوبها:

-يؤدي إصدار و بيع الأسهم العادية إلى المساهمين جدد إلى زيادة عدد من لهم حق الرقابة على الشركة.

-قد تكون تكاليف إصدار وبيع الأسهم العادية عادة أعلى تكاليف إصدار وبيع السندات و الأسهم الممتازة.

-تتضمن الأسهم العادية مخاطر أعلى من المخاطر التي تتضمنها السندات و الأسهم الممتازة.

ب-الأسهم الممتازة:

إن طبيعة الأسهم الممتازة تصبح واضحة عندما نصفها مقارنة بالسندات و الأسهم العادية فهي كالسندات لها معدل خدمة ثابت يتمثل في نسبة محدودة ثابتة منفق عليها من قيمتها الاسمية تخصم من الفائض القابل للتوزيع فالعائد منها هو توزيع الربح وليس تكليفا عليه وتشبه الأسهم الممتازة الأسهم العادية في أن التخلي عن دفع الأرباح الموزعة لا يؤدي بالشركة إلى الإفلاس.

*ومن مزاياها:

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق ذكره، ص297

-المؤسسات ليست ملزمة بدفع عائد ثابت على هذا النوع من الأوراق المالية فالعائد يتوقف على تحقيق المؤسسة للأرباح وعلى رغبتها في التوزيع.

-لا يحق لحملة الأسهم الممتازة التصويت ألا في الحالات التي تعاني فيها المؤسسة من مشاكل عويصة.

-طالما أن الأسهم الممتازة ليس لها تاريخ استحقاق ولا تخصص أموال لاستردادها فإنها تكون أكثر مرونة من السندات.[1]

*ومن عيوبها:

-ارتفاع تكلفتها نسبيا فتكلفة التمويل للأسهم الممتازة تفوق تكلفة الاقتراض.

-إن العوائد على الأسهم الممتازة لا تخصم كمصروف ضريبي.

-في حالة الإفلاس وتوزيع الأموال للتصفية يأتي حملة الأسهم الممتازة في المرتبة الثانية.

ج-الأرباح المحتجزة:

عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أوة السنوات السابقة ويعتبر الربح أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة.

*ومن مزاياها:

-زيادة رأس المال الخاص و زيادة العائد على السهم الواحد.

-زيادة قدرة المنشأة على الحصول على قروض جديدة.

-تكلفة الأرباح المحتجزة هي أقل من مصادر التمويل الأخرى.

*ومن عيوبها:

-إن زيادة الاستهلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية قد تعكس على تكلفة المنتج وهذا يثير مشكلة أخرى يمكن أن تؤثر على أرباح المؤسسة بشكل سلبي لأن ارتفاع تكلفة المنتج قد يؤدي إلى قلة الطلب على المبيعات.

-عندما لا تقوم المؤسسة بالتوزيع فإنها قد تعتقد أن هذا المصر للتمويل هو قليل التكلفة وهذا قد يدفعها إلى توظيفه في استثمارات منخفضة الربحية.

2-الأموال المقترضة: يأخذ هذا المصدر شكلين أساسيين هما:

أ-السندات:

وتمثل الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الأجل لأنها في واقع الأمر عبارة عن قروض طويلة الأمد وهذا القرض ينقسم إلى أجزاء صغيرة ومتساوية في القيمة يطلق على كل منها اسم *سند*[2].

[1] سمير عبد العزيز، مرجع سابق ذكره، ص53

[2] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق ذكره، ص312

والسند هو اتفاق تعهدي مكتوب ومختوم مكن طرف الذي صوره أو أنشاه وفيه يتعهد بدفع فائدة دورية ودفع المبلغ الذي عليه في تاريخ مستقبلي محدد او مقرر سواء حققت المؤسسة أرباحا أو خسارة.

وتلجا المؤسسات إلى إصدار للحصول على التمويل طويل الأجل لعدة أسباب:

-المتاجرة بالملكية من خلال حصول المؤسسة المصدرة للسندات على معدل ربح أعلى من معدل الفائدة الموضوع لحامل السند عند هذه الحالة تكون عملية إصدار السندات مربحة.

-تكلفة السندات منخفضة عن تكلفة الأسهم.

-تعتبر عملية السندات وسيلة أخرى من وسائل الحصول على أموال من الأفراد الذين يرغبون بالتعامل بالسندات دون أسهم أو دون أي من باقي الأساليب.

ب- قروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسة التي تقوم باستثماراتها الطويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذا نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد، و القروض الطويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7سنوات و يمكن ان تتمدد إلى 20سنة.[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص75.

خلاصة الفصل

تعرضنا في هذا الفصل إلى مفاهيم متعددة للاستثمار، والتي تنصب حول مفهوم واحد، أن الاستثمار هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم، فهو يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساسي لأي تقدم اقتصادي وأيضا الأمن الاقتصادي لأي دولة ولأي مشروع من المشاريع، وبالتالي فانه المسؤول عن التحول الاقتصادي، مما يجعل متخذ القرار الاقتصادي، يولي الاستثمار اهتماما كبيرا انطلاقا من دوره البارز في التنمية الاقتصادية، كما ذكرنا العوامل التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الاستثمار أهمها: الفائض الاقتصادي، الدخل، الاستهلاك...الخ.

كما تعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، وإعادة استعمالها في منح القروض، مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة، التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة لها والمدروسة من قبل البنك، والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح، وأيضا تشجيع الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد :

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع منح القروض البنكية لتمويل المشروع الاستثماري، من خلال عرض ودراسة المراحل التي يمر بها المشروع في تكوينه وكذا الإجراءات الإدارية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت ، والإجراءات البنكية التي يمر بها المشروع لطلب القرض البنكي وذلك من خلال ثلاث مباحث معنونة كما يلي:

المبحث الاول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل البنك

المبحث الثالث: تقيم مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية

المبحث الاول: لمحة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، الذي يعتبر أحد أقدم البنوك في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك وتنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري

أولا: نشأة وتقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا ان يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، التجارة ، الزراعة ...الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 ل21 جوان 1988 وقانون 88-177ل28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري، وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب.و.ج.

وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 52.600 مليار دينار جزائري وذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها وشرائها من قبل الخزينة العمومية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (02-01): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

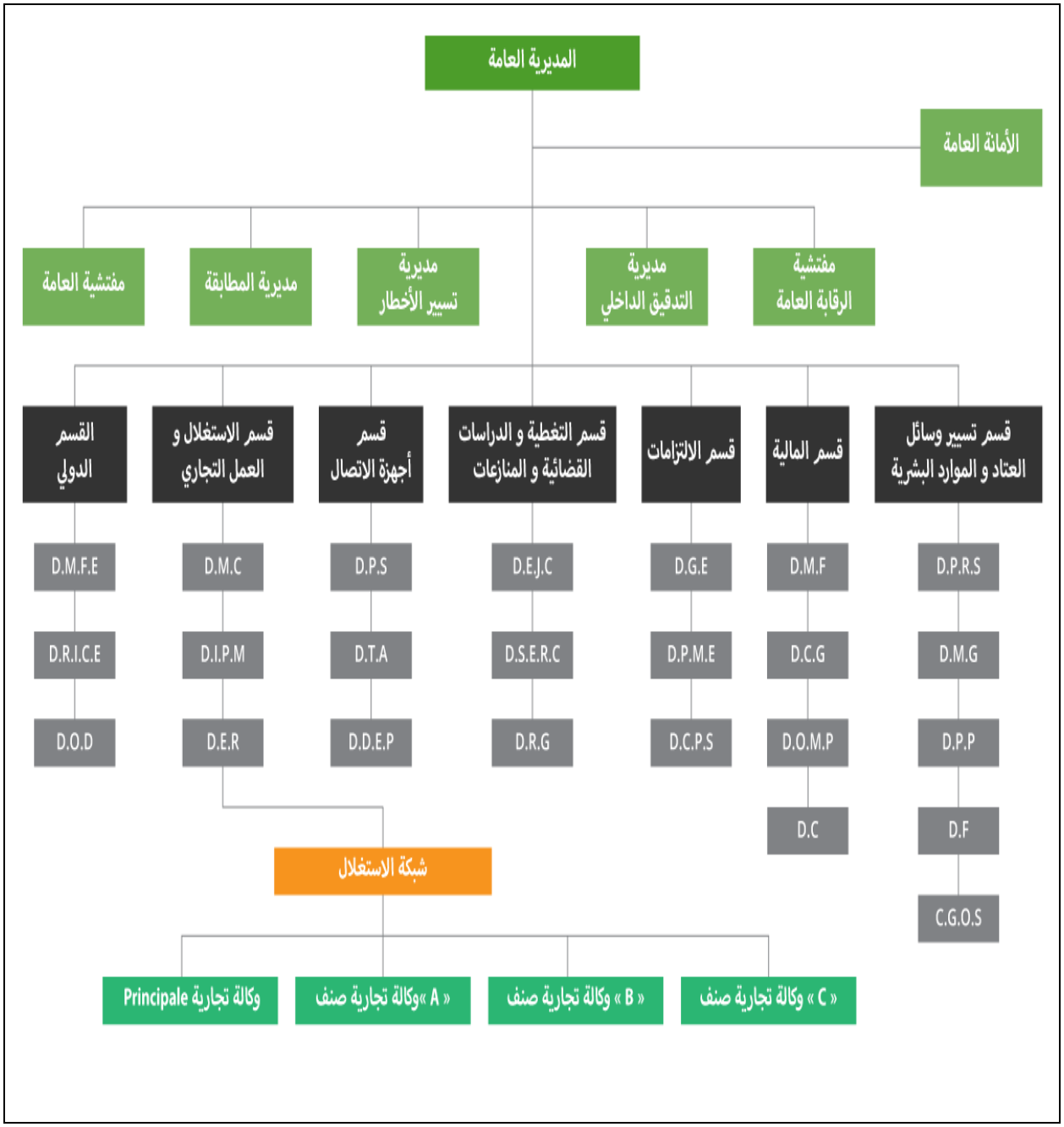

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنيت www.bna.dz

اطلع عليه يوم 2024/05/01 على ساعة 16 .00

يتشكل البنك الوطني الجزائري من مديرية عامة تتفرع منها مديريات فرعية نذكرها كالآتي:

جدول رقم (02-01) تفرع المديرية العامة

الهياكل التابعة للقسم الدولي	الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات
– **DMFE** : مديرية التحركات المالية مع الخارج – **DRICE**: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية – **DOD**: مديرية العميات المستندية	– **DGE** : مديرية المؤسسات الكبرى – **DPM**: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – **DCPS** : مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة
الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري	**الهياكل الملحقة بقسم المالية**
– **DER** مديرية تأطير الشبكات – **DMC** مديرية التسويق و الاتصال – **DIPM** مديرية وسائل الدفع و النقد – **الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام** – **DDEP** مديرية تطوير الدراسات و المشاريع – **DTA** مديرية التكنولوجيات و الهندسة – **DPS** مديرية الإنتاج و الخدمات	– **DC** : مديرية المحاسبة – **DOMP**: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات – **DCG**: مديرية مراقبة التسيير – **DMF** : مديرية السوق المالي
الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات	**الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية**
– **DSERC** مديرية المتابعة و التغطية وتحصيل القروض – **DEJC** مديرية الدراسات القانونية و المنازعات – **DRG** مديرية تحصيل الضمانات	– **DPRS** : مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية – **DMG** : مديرية الوسائل العامة – **DPP** : مديرية المحافظة على التراث – **DF** مديرية التكوين – **CGOS** مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من مصالح البنك

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

سنستهل الان موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

1. **تقديم وكالة تيارت.** تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:

الجدول (02-02) توزيع موظفي وكالة تيارت.

المدير	01	Directeur d'agence
المدير المساعد	02	Directeur adjoint
رؤساء المصلحة	04	Chef service
رؤساء الأقسام	06	Chef de section
مكلفون بالدراسة	07	Charge d'étude
مكلفون بالزبائن	05	Charge de clientèles
أمناء الصندوق	05	Caissier
موظفي الشباك	10	Guichetier
عمال النظافة	05	Femme de ménage
المجموع	45	Total

المصدر: نائب المدير، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017، كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام الشبابيك (front office) وتلك الخاصة بمنح القروض وعمليات التجارة الخارجية (back office)، في ضل رغبة البنك عصرنة خدماته وتحديد المسؤوليات داخل الوكالة وأيضا تسهيل حصول العملاء على خدمات مختلفة ومتنوعة وذات جودة في أفضل الظروف.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

الشكل (02-02) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

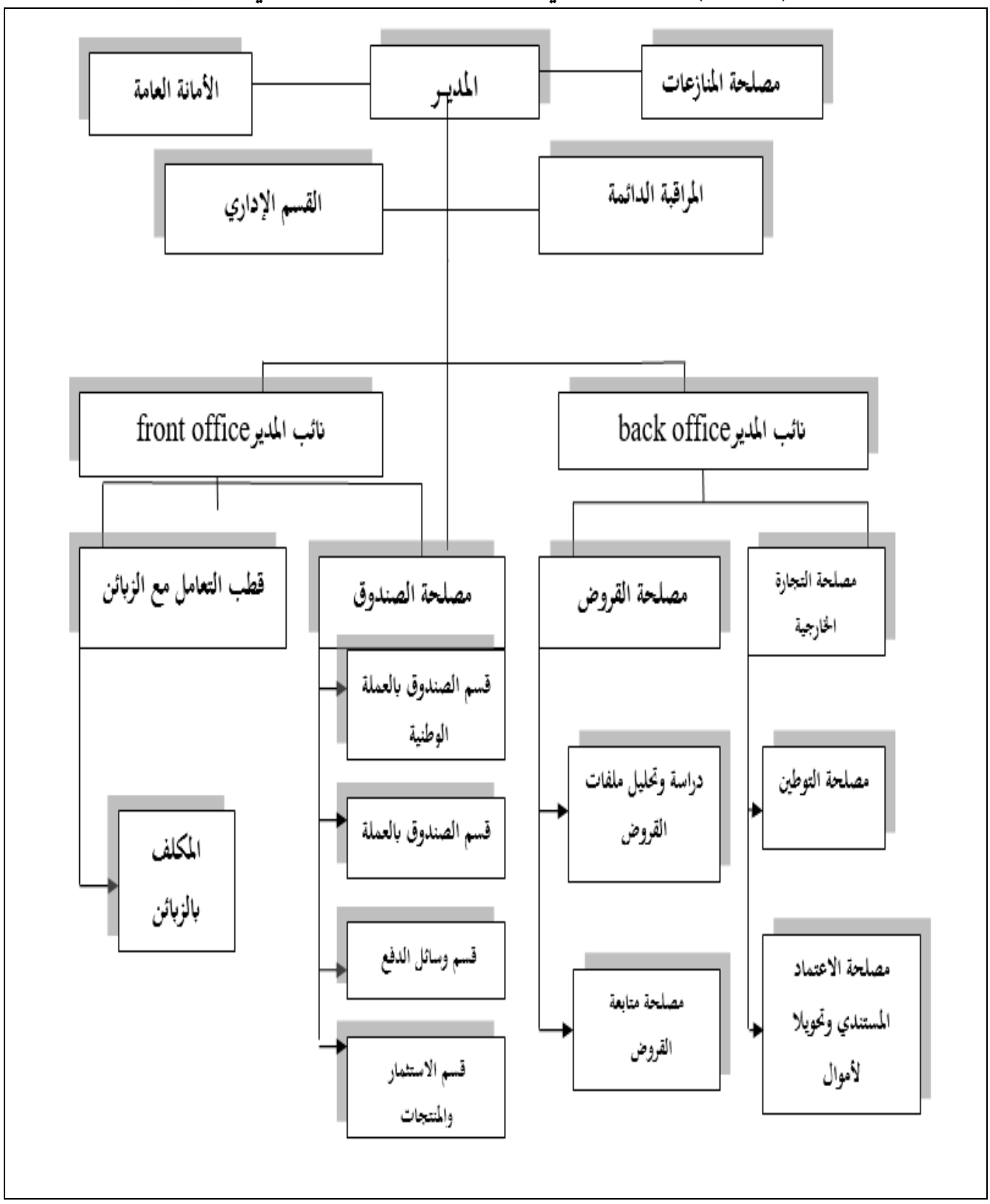

المصدر: وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

المبحث الثاني: القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك

يعتبر البنك الوطني الجزائري واحد من أكبر البنوك العمومية التجارية الموجودة في الجزائر، والذي نتيجة لخبرته وتنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية تضم بنوك وطنية عمومية وخاصة وبنوك أجنبية، وذلك بتبنيه استراتيجيات تنافسية تميزه عن باقي البنوك التي تنشط في محيطه، فبنك الوطني الجزائري يقدم عدت مجالات أخرى كالصناعية والاستثمارية والحرفية وغيرها، وذلك من خلال تكتيكاته ومساهماته التمويلية الفعالة في الاستثمارات.

المطلب الاول: شروط منح القروض البنكية الاستثمارية

قبل أن يتخذ البنك القرار النهائي لمنح أو عدم منح القرض يجب عليه القيام بدراسة شاملة لوضعية المؤسسة طالبة الفرض وسمعتها ومدى ملائمة الضمانات المقدمة من طرفها مع القرض المطلوب، أي التأكد من قدرة كفاءة المؤسسة على تسديد الالتزام التعاقدي في الأجل المتفق عليه.

اولا: قروض الإستثمار: القرض الاستثماري هو قرض مخصص لتمويل المؤسسات قصد إنشاء، توسيع، تجديد أو تحديث وسائل الإنتاج.

1- الأهلية:

- أي شخص معنوي يقدّم الوثائق اللازمة، ولاسيما دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

2- المزايا:

- يتم إجراء دراسة أولية من قبل مدير الدراسة لدينا والتي تتناول جدوى مشروعكم وموثوقيته وربحيته،
- تمويل يمكن أن يصل إلى 80% من قيمة المشروع
- يمنحكم البنك الوطني الجزائري فترة مؤجلة إلى غاية تكثيف نشاطكم،
- للمشاريع المؤهلة بموجب أجهزة الدعم للسلطات العمومية.

3- مدة القرض:

- يتم منح هذا القرض على المدى المتوسط على مدار فترة تتراوح من 2 إلى 7 سنوات والتي تتوافق تقريبًا مع فترة استهلاك المعدات،
- أو طويل المدى على نطاق 7 سنوات أو أكثر.
- إضافة إلى: فترة سداد مؤجلة لمدة تتراوح من 12 إلى 36 شهرًا.[1]

ثانيا: شروط منح القروض البنكية الاستثمارية : ويمنح البنك القرض للمؤسسة التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- التمكن والقدرة الإدارية والفنية والذهنية والبدنية على التسيير.
- لها السمعة والخبرة والكفاءة المهنية التي تمكنها من كسب ثقة البنك.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/

- يجب أن توضح الهدف من اقتراض هذه الأموال والغرض الموجه لها.
- أن تتوفر على الضمانات الكافية والتي من خلالها يضمن البنك استرجاع أمواله.
- أن تبين بأن مشروعها يحقق نسبة ربح مناسبة، ويساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة
- أن يكون لها سجل تجاري يبين نشاطها، وأيضا أن يكون لديها حساب بنكي.
- ليس لها طلب قرض في بنك آخر.

بحيث يجب على كلا الجانبين المؤسسة الطالبة للقرض البنكي الاستثماري والبنك القيام بما يلي:

1- **جانب المؤسسة** : تكوين ملف طلب القرض من خلال:

- إعداد الوثيقة التقو اقتصادية: يقوم المختص المالي بإعداد وثيقة تحدد احتياجات المؤسسة المختلفة موضحا فيها.

مبلغ القرض وكذا غرضه ثم يقدمها إلى مجلس إدارة المؤسسة للمصادقة عليها.

- تقديم الملف إلى البنك: توضح المؤسسة احتياجاتها وحالتها المالية من خلال تقديم ملف يتكون من:
- وثيقة طلب القرض المسلمة من قبل البنك والتي ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل.
- طلب خطى من طرف الزبون موضحا فيه مبلغ القرض وهدفه، أما إذا كانت شركة فيوضح نشاطها.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري ومن شهادة الوضعية الضريبية.
- الوثائق والمستندات الخاصة بالممتلكات والضمانات والوثيقة التقنو اقتصادية.

2- **جانب البنك** : يتعين عليه جمع المعلومات الائتمانية من المصادر التالية:

المقابلة الشخصية مع المقترض مع دراسة ملف القرض.

- زيارة المنشأة الطالبة للقرض: وتعطي زيارة المنشأة فكرة عامة عن أحوالها وسير العمل بها سواء من النواحي الإنتاجية أو التجارية، ولهذا من الضروري التعرف على ما يلي:
- موقع المنشأة وحالة المباني ومدى كفايتها لاحتياجات المنشأة والتوسع في المستقبل.
- حالة الآلات والمعدات المستخدمة ومدى كفايتها، وأسلوب توزيعها.
- العمالة المستخدمة ومدى طاقتها الإنتاجية وحجم أجورها نسبة إلى إجمالي التكلفة.
- الهيكل التنظيمي الداخلي للمنشأة، وأساليب المحاسبة المتبعة ومدى كفاءتها.
- المتعاملون مع المنشأة من بائعين ومشترين وشروط الشراء والبيع التي يجري التعامل على أساسها.
- حالة المخازن والمخزون من الخامات والسلع المنتجة ومدى توافر احتياطات الأمن ضد مختلف المخاطر.
- الاستعلام باللجوء إلى المصادر الداخلية للبنك ومن البنوك الأخرى ومن المحيط الذي يتعامل معه العميل

المطلب الثاني : إجراءات منح القروض البنكية الاستثمارية

تمر عملية منح القروض البنكية الاستثمارية بالإجراءات التي يتخذها البنك وفق الخطوات التالية[1]:

1-الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف العميل لمعرفة إذا كانت تتوفر فيه الصلاحية المبدنية للتمويل وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وكذا عرض القرض وأجل الاستحقاق، وأسلوب السداد وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ : قرار مبدنى دني، إما الاستمرار في دراسة الطلب : أو الاعتذار عن قبوله، والرفض يكون عادة بالنسبة للطلبات التي لا تلائم البنك إما لعدم قانونيتها أو لضخامة مبالغها.

2- التحليل الائتماني للقرض: وهنا يتم دراسة الوضعية الاقتصادية والسوقية والتقنية والفنية للعميل وبعدها دراسة الوضعية المالية للعميل باستخدام مختلف تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المقترضة، وذلك لمعرفة قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر السداد التي يمكنه اللجوء إليها للسداد، كبيع المخزون السلعي، الأصول الثابتة أو الاقتراض من مصادر أخرى ".

3- مرحلة التفاوض مع العميل: استنادا للمعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي تقوم إدارة الفرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفاوضات مع العميل، حيث يدور مضمون هذه المفاوضات حول مبلغ القرض وغرضه مدته، أسلوب سداده، أهم الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة، ويكون التفاوض وفقا لشروط البنك لضمان استرجاع المبلغ الأصلي للقرض والفوائد المترتبة عليه .

4- اتخاذ القرار النهائي: يقوم البنك بطرح شروطه على العميل في مرحلة التفاوض التي تنتهي بقبوله أو عدم قبوله لها. فبعد موافقة العميل على جميع شروط البنك بما في ذلك سعر الفائدة، تقوم السلطة المختصة بمنح القرض والمتكونة من مدير الوكالة رئيس المصلحة نائب المدير بتوقيع الاتفاق وبصدور القرار النهائي بمنح القرض يتم تجهيز اتفاقية القرض التي تتضمن سعر الفائدة والعمولات المحددة، وطريقة تسديد القرض من خلال دفعة واحدة أو عن طريق عدة دفعات مع تحديد تواريخ الدفع، ويعتبر القرض المقدم تدفق نقدي خارجي طبعا بالنسبة للبنك مقدم الفرض).

5-صرف القرض: قبل أن يتسلم المقترض الطالب للقرض البنكي مبلغ القرض يشترط عليه توقيع الاتفاقية والتقديم الفعلي للضمانات المتفق عليها واستفاء الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية، وبعدها حسب نص الاتفاقية، يتحصل العميل على مبلغ القرض إما دفعة واحدة أو على عدة دفعات محددة بتواريخ مسبقا أو حسب حالة تقدم المشروع.

6-متابعة القرض: في هذه المرحلة يراقب البنك سيرورة عمل المنشأة، فهي تهدف إلى تقديم يد المساعدة للعميل التخطي المشاكل التي قد تعترضه، والاطمئنان على عدم حدوث حوادث أو طوارئ من شأنها عرقلة نشاط المؤسسة وبالتالي التأثير على التزاماتها اتجاه البنك فيما يخص سداد القرض وفوائده.

[1]- معلومات مقدمة من قبل مسؤولي البنك

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الطرق التي تنص عليها الاتفاقية، وفي هذا الصدد يجب التأكد من تحصيل مبلغ القرض كله بالإضافة إلى الفوائد وبعدها يتم غلق الملف وحفظه ، أما في حالة طلب تجديد القرض بسبب حاجة المقترض إلى قروض إضافية لتمويل مشروعه الاستثماري مع محافظته على مركزه المالي وسمعته، أو تأجيل السداد إذا كان العميل غير قادرا على السداد في المدة المتفق عليها لأسباب خارجية لا دخل له فيها، فيقبل البنك التأجيل مع رفع معدل الفائدة السابق، وقد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد، فيقوم البنك بالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته.

المطلب الثالث: ملف طلب القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها البنك الوطني الجزائري

وهي تختلف باختلاف انواع القروض البنكية الاستثمارية كالتالي : [1]

1- الملف الواجب تقديمه للحصول على قرض الاستثمار

- أن يكون لديك مشروع مجدي نشاط جديد تجديد أو توسيع نشاط قائم)
- إثبات الوثائق اللازمة
- طلب خطي موقع من طرف الزبون يتضمن طبيعة المساعدة المطلوبة، مبلغها، مدتها، أهدافها وأحكام سدادها
- الأنظمة الأساسية القانونية.
- السير الذاتية للمسيرين + نسخ عن وثائق الهوية
- شهادة ضريبية وشبه ضريبية موقعة حسب الأصول، أو جدول السداد السابق المستحق لدى مديرية الضرائب.
- السجل التجاري
- شهادة الإثبات الضريبي والإحصائي.
- عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحلات التجارية التي تحتوي النشاط بهدف الحصول على ضمان
- دراسة تقنية – اقتصادية
- آخر ثلاث ميزانيات + TCR وميزانية الافتتاح للأشغال الجديدة
- الميزانية المحتملة + TCR على مدى فترة القرض
- الفواتير الأولية للتجهيزات التي سيتم اقتناءها وتقدير الأشغال التي سيتم إجراؤها،
- مخطط التمويل.

[1] موقع البنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/

2- الوثائق الأساسية الخاصة بتمويل قطاع الصحة

- اعتماد صادر عن مديرية الصحة والسكان
- الترخيص بامتلاك واستخدام مصادر الأشعة الضوئية لأغراض طبية بالنسبة لمراكز الفحص الإشعاعي
- دراسة تقنية – اقتصادية ومالية للمشروع، موقعة ومختومة من طرف مكتب التصميم جدوى المشروع دراسات السوق عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، أثر المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة، التنظيم الداخلي للمؤسسة، هيكل الاستثمار وهيكل التمويل)، في حالة الاستثمار
- قائمة الوسائل المادية مبررة ومقيمة
- قائمة وسائل النقل المستخدمة في إطار النشاط.

3- الوثائق الأساسية الخاصة بتمويل قطاع الطاقة والمناجم

- اعتماد أو ترخيص صادر عن السلطات المختصة (الوزارات)
- دراسة تقنية – اقتصادية ومالية للمشروع، موقعة ومختومة من طرف مكتب التصميم جدوى المشروع دراسات السوق، عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، أثر المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة، التنظيم الداخلي للمؤسسة، هيكل الاستثمار وهيكل التمويل)
- ترخيص منجمي ساري المفعول صادر عن الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية
- دراسة جيوديسية للأرض مصادق عليها من قبل مكتب دراسات تقنية متخصص
- ترخيص بإطلاق متفجرات موقع من الوالي المختص إقليميا،
- إثبات المؤهلات التقنية للأشغال معدات الإنتاج المقدرة حسب التوطين والإشراف التقني).

4- الوثائق الأساسية الخاصة بتمويل قطاع النقل

- اعتماد أو ترخيص من السلطات المعنية (الوزارات)
- قائمة الوسائل المادية البطاقات الرمادية بالنسبة لقروض الاستغلال
- رخصة سياقة صادرة عن مديرية النقل لكل مركبة (في حالة قرض استغلال)
- شهادة مطابقة للمراقبة التقنية للسيارات مرخصة سارية المفعول في حالة قرض استغلال)
- مخطط العمل الحالي والمتوقع
- دراسة تقنية – اقتصادية ومالية للمشروع في حالة الاستثمار)
- قائمة الوسائل المادية المراد اقتناءها (في حالة الاستثمار). [1]

[1] https://www.bna.dz / موقع البنك الوطني الجزائري

5- الوثائق الأساسية الخاصة بتمويل قطاع الصناعة

- اعتماد أو ترخيص من السلطات المختصة (الوزارات، الولايات، إلخ)،
- رخصة بناء سارية المفعول تخص تشييد البنية التحتية للمشروع
- دراسة تقنية – اقتصادية ومالية للمشروع، موقعة ومختومة من طرف مكتب التصميم جدوى المشروع دراسات السوق، عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، أثر المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة التنظيم الداخلي للمؤسسة هيكل الاستثمار وهيكل التمويل
- سندات منجمية للصناعات الاستخراجية.

6- الوثائق الأساسية الخاصة بتمويل قطاع الأغذية الزراعية

- اعتماد أو ترخيص من السلطات المختصة(الوزارات الولايات البلديات، ...إلخ)
- دراسة تقنية – اقتصادية ومالية للمشروع، موقعة ومختومة من طرف مكتب التصميم جدوى المشروع دراسات السوق، عملية الإنتاج، الربحية الاقتصادية والمالية، أثر المشروع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الحفاظ على البيئة، التنظيم الداخلي للمؤسسة، هيكل الاستثمار وهيكل التمويل)، في حالة الاستثمار
- رخصة لتشييد البنية التحتية(تصنيع صيانة)
- قائمة الوسائل المادية مبررة ومقيمة
- قائمة وسائل النقل المستخدمة في إطار النشاط.

7- الوثائق الأساسية الخاصة بتمويل قطاع الخدمات

- اعتماد أو ترخيص من السلطات المختصة (الولايات البلديات، ... إلخ)
- دراسة تقنية – اقتصادية ومالية
- مراجع مهنية
- قائمة الوسائل المادية.[1]

[1] موقع البنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/

المبحث الثالث: تقيم مساهمة البنك في تمويل مشاريع الاستثمارية

سنتطرق فيه هذا المبحث الى دراسة حصيلة مساهمة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت في تمويل مشاريع الاستثمارية للفترة 2015 الى 2023 وذلك من خلال ثلاثة مطالب ، تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة أما المطلب الثاني ستتناول القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2019 الى 2023و في مطلب الاخير سنتناول فعالية البنك في تسير القروض الاستثمارة من 2015 الى 2023

المطلب الاول: تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال فترة 2015 الى 2023

سنحاول في هذا المطلب ابراز الدور الذي يلعبه البنك في معالجة الملفات الاستثمار المودعة لديه حسب الشروط الموضوعة من قبل البنك و الملفات المقبولة او المرفوضة من قبل البنك .

الجدول رقم (02-03): تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال فترة 2015 الى 2023

ملفات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد ملفات مودعة	1300	1320	2505	2454	2970	3215	3490	4210	4480
عدد ملفات المقبولة	900	1002	2040	2200	2800	3012	3309	3910	4010
عدد ملفات المرفوضة	400	318	465	254	170	203	181	300	470
نسبة المقبولة على مودعة	69%	76%	81%	90%	94%	94%	95%	93%	90%

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مقدمة من قبل البنك

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الملفات المودعة المقبولة والمرفوضة تشهد عدم الاستقرار في عددها لكن الملفات المقبولة تكون مرتفعة مقارنة بالملفات المرفوضة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، حيث تتراوح نسبتها إلى الملفات المودعة في الفترتين 2015-2023 ما بين 69% و% 95% لتسجل اقل نسبة لها في عام 2015 ب% 69 بينما أعلى نسبة لها سجلت في سنة 2021 بنسبة 95% ، ويعود سبب ارتفاع الملفات المقبولة مقارنة بالملفات المرفوضة من طرف الوكالة إلى توفر هذه الملفات على كل الشروط

المطلوبة من طرفها، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة، خاصة بعد إنشائها للأجهزة الداعمة التي تم دخولها في المجال الاستثماري، أما فيما يخص أسباب رفض البنك للملفات الأخرى، فهي تتمثل في عدم استكمالها للشروط المطلوبة أو تجاوز مبلغ القرض المطلوب لسقف التمويل المحدد من طرف البنك أو لأسباب أخرى. فهي مبينة في الشكل التالي:

شكل رقم (02-03): تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة و المرفوضة خلال فترة 2015 الى 2023

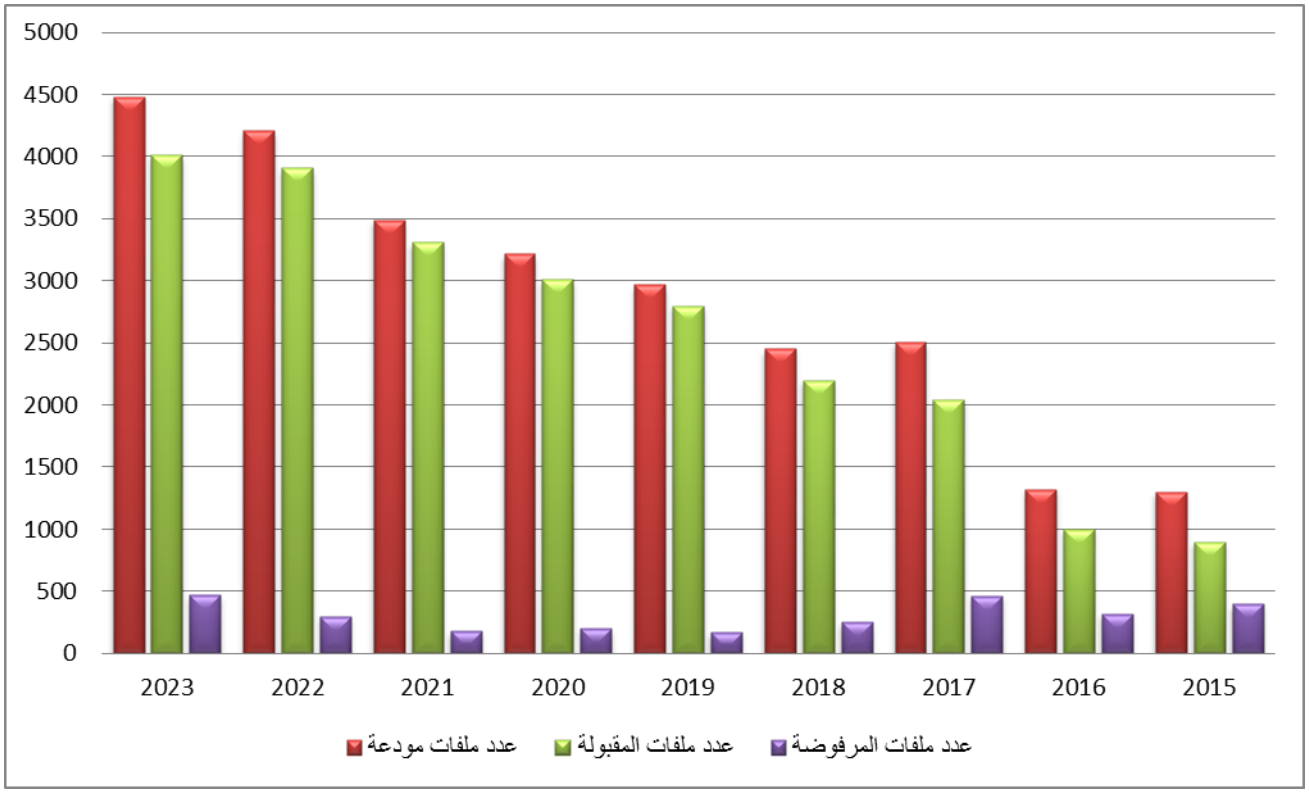

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مقدمة من قبل البنك

المطلب الثاني: القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2019 الى 2023

تتوزع المشاريع الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، على مجموعة من قطاعات النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مع الإشارة إلى استحالة الحصول على بيانات خاصة بالسنوات 2015-2016-2017-2018 نظرا لعدم احتواء التقارير السنوية على أي معلومة أو نسبة تخص هذه السنوات، ما عدا الإشارة إلى أن هذه الاستثمارات كانت تغطى عدد من قطاعات النشاط الاقتصادي دون تحديد نسبة التغطية خلال هذه السنوات.

اولا: القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2015 الى 2023

الجدول رقم (02-04): القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2015 الى 2023

القطاعات	2019	2020	2021	2022	2023
قطاع الصحة	20%	10%	25%	17%	19%
قطاع الطاقة والمناجم	0%	5%	6%	2%	3%
قطاع النقل	0%	9%	10%	4%	5%
قطاع الصناعة	15%	6%	3%	13%	11%
قطاع الأغذية الزراعية	31%	35%	25%	36%	40%
قطاع الخدمات	13%	18%	14%	21%	16%

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مقدمة من قبل البنك

حاولنا من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه توضيح أهم قطاعات النشاط الاقتصادي التي استثمر فيها أصحاب المشاريع الاستثمارية والتي قام البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، بتمويلها. ويبدو حليا أن قطاع قطاع الأغذية الزراعية قد استحوذ على اغلب تمويلات البنك الوطني الجزائري بمعدل متوسط 33%، يليه قطاع الصحة ثم قطاع الخدمات بمعدل 18% و 16% على التوالي. في حين بقي قطاع الأغذية الزراعية و قطاع الصحة هو المستحوذ على الاستثمارات خلال سنة 2021 بمعدل متساوي 25%، بينما أضعف قطاع كان قطاع الصناعة بمعدل 3% خلال نفس السنة، عكس ما عرفته سنة 2023 أين كان ارتفاع في قطاع الصناعة بمعدل 13% في سنة 2022، وهو ما تم تسجيله أيضا في السنة الموالية 2023 حيث كان انخض معدل استثمار في قطاع الصناعة بنسبة 11% مقارنة بالسنة الماضية.

على العموم يمكن القول أن القطاع الذي حظى بحصة الأسد في تمويلات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت هو قطاع قطاع الأغذية الزراعية. على مختلف القطاعات النشاط خلال فترة الدراسة. و التي يمكن توظيحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (02-04): القطاعات النشاط المستثمر فيها خلال فترة 2015 الى 2023

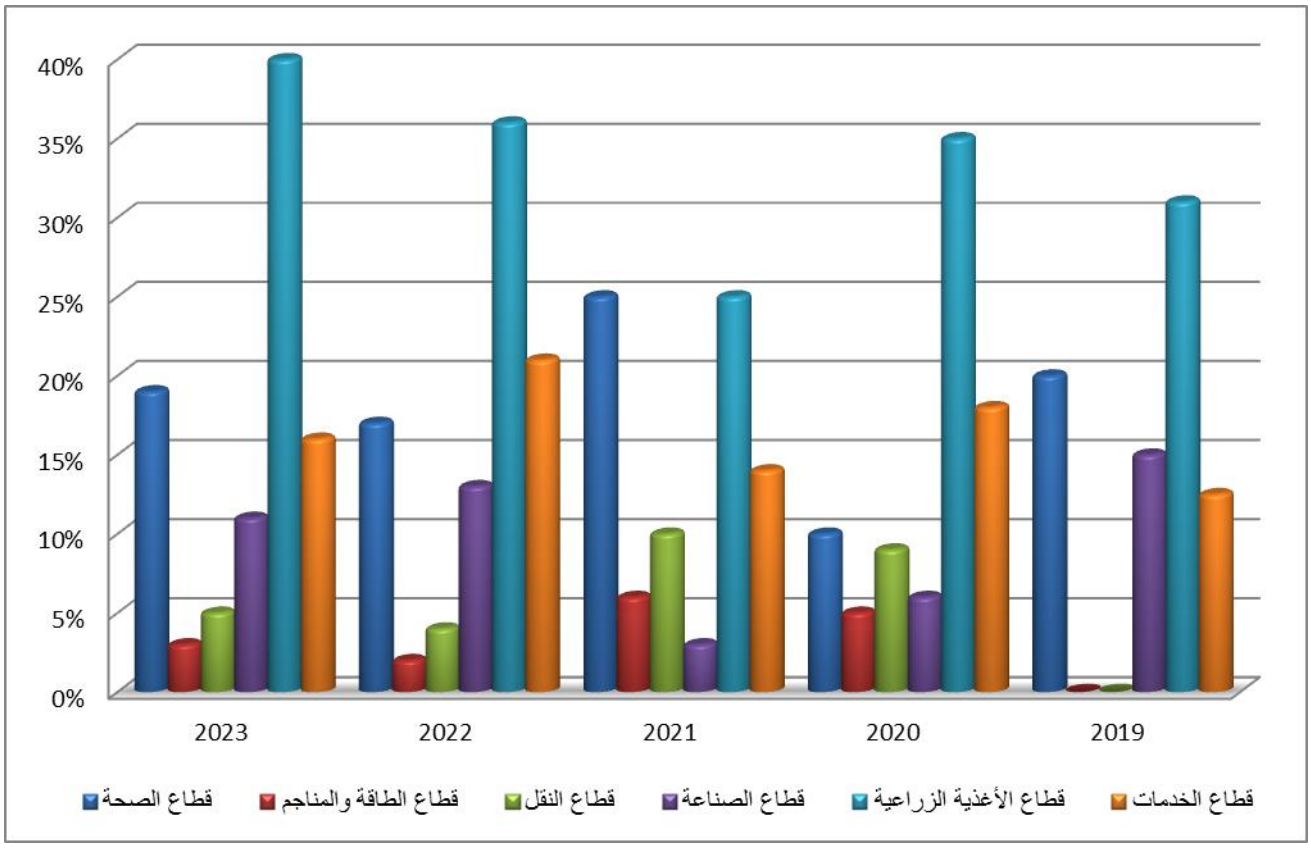

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مقدمة من قبل البنك

ثانيا: حصيلة التنقلات الميدانية : هناك لجنة على مستوى البنك مختصة في متابعة الاشخاص الذين استفادو من قروض والتحقق من تجسيدها على ارض الواقع، و في هذا الجدول هناك عينة من الاشخاص الذين استفادو من قروض على مستوى الوكالة خلال فترة 2015 الى 2023:

جدول رقم (02-05): حصيلة التنقلات الميدانية خلال فترة 2015 الى 2023:

المستغل	مقر المؤسسة	نشاط مطلوب	تاريخ استفادة	النشاط الحقيقي
المستفيد01	اراضي بومدي	كراء السيارات	2015	موجود
المستفيد02	حي التفاح	مؤسسة نجارة الألمنيوم	2015	موجود
المستفيد03	حي الجامعة	مقهى	2016	موجود
المستفيد04	قرية عين مريم	صناعة منتوجات الغذائية للحيوانات	2017	موجود
المستفيد05	حي البدر	تنظيف الملابس	2017	موجود
المستفيد06	حي منظر جميل	اشغال الخراطة	2016	موجود
المستفيد07	بلدية تامدة	اعادة رسكلة بلاستيك	2018	موجود
المستفيد08	دائرة سوقر	نقل البظائع	2021	موجود
المستفيد09	مغيلة	مخبزة	2022	موجود
المستفيد10	فرندة	صناعة الحلويات	2019	موجود
المستفيد11	تيارت	صناعة الادوية	2023	موجود
المستفيد12	بلدية تاخمارت	مؤسسة حفر و اشغال	2022	موجود
المستفيد13	بلدية مهدية	انتاج صناعي لكل انواع القماش	2019	موجود

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مقدمة من قبل البنك

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ ان اغلبية المستفيدين من الوكالة غلال فترة 2015 الى 2023من خلال التنقل الى مؤسساتهم بحيث وجدنا كل اللذين استفادو من المشاريع قد تحققت بنسبة 100%

المطلب الثالث: فعالية البنك في تسير القروض الاستثمارية من 2015 الى 2023

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة فعالية البنك في تسير القروض الاستثمارية من 2015 الى 2023 وذلك حسب عدد القروض الممنوحة وحسب عدد القروض المحولة للجنة التحصيل وفي الاخير التركيز عدد القروض المسترجعة بعد المتابعة .

الجدول رقم(02-06): احصائيات البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 2015 الى 2023

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد القروض الممنوحة	900	1002	2040	2200	2800	3012	3309	3730	4010
عدد القروض المحولة للجنة التحصيل	500	700	440	505	500	606	670	700	750
عدد القروض المسترجعة بعد المتابعة	120	151	184	211	230	243	275	325	355
نسبة الفعالية اجراءات التحصيل	24%	22%	42%	42%	46%	40%	41%	46%	47%

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من قبل البنك

يمثل الجدول أعلاه عدد القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائر خلال الفترة 2015-2023 وعدد القروض الغير مسترجعة المحولة إلى لجنة التحصيل خلال نفس الفترة، حيث تلاحظ أن عدد القروض الممنوحة في تزايد مستمر، أما بالنسبة لعدد القروض الغير مسترجعة فهي تتباين بين سنة وأخري.

كما يتضح من خلال الجدول أن عدد القروض المسترجعة بعد المتابعة في تزايد وهذا بسبب زيادة القروض الممنوحة مما يزيد من عدد القروض الغير المسترجعة المحولة إلى لجنة التحصيل، أما نسبة فعالية إجراءات المتابعة واسترجاع القروض على مستوي البنك فهي تتراوح بين 22% كأدنى نسبة و 47% كأعلى النسبة.

خلاصة الفصل

إن الإصلاحات التي قادتها الجزائر منذ الثمانيات والذي أدت إلى تغيير تدريجي للسياسة الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة مما أدى إلى بروز أهمية المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية والسياسية، لما حققته من نجاح كبير بمساهمتها في مختلف المجالات وتحقيق معدلات نمو عالية، بإضافة إلى دورها الإيجابي في إنشاء أسواق عمل وأسواق سلع وخدمات باعتبارها خلاقة المناصب العمل وهذا لتخفيف من حدة البطالة في الجزائر التي في الحقيقة تستدعي الوقوف والاهتمام بها حتى لا تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، وبهذا قدمت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في سبل دعم الهيئات والصناديق والوكالات التي تساهم في تويل هذه مشاريع الاستثمارية

الخاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك لدى الدولة في إنعاش الاقتصاد الوطني، فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين.

ويقوم البنك بعملية التمويل عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من أجل دعم مركزه المالي، ويعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور والحصول على أرباح لبقائه، والحاجة إلى التمويل تكون أغلبها من طرف أصحاب الأفكار الذين يريدون ترجمتها إلى مشاريع استثمارية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم وللاقتصاد وخلق بذلك مناصب شغل، إضافة إلى كسب المهارات باعتبارها مجال خصب لإبراز القدرات والمهارات والحصول على ربح.

و قد حاولنا من خلال موضوعنا هذا و المتعلق بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض، إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف من خلال منح القروض البنكية في تمويل المشاريع، ونذكر بالأخص البنك الخارجي الجزائري الذي كان تربصنا فيه، فنجاح المشاريع الاستثمارية متوقف على الدراسة الموضوعية و الفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، و ذلك باستعمال المعايير المناسبة لذلك المشروع اعتمادا على المعطيات الإحصائية الدقيقة، ومعرفة التغيرات والمؤثرات المستقبلية لاتخاذ القرار الأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية.

أهم التقنيات البنكية و الأكثر شيوعا هي القروض، لكونها تمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في تحصيل إيراداته، رغم أنها تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك عند تقديمها بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد، لذا فإنه يقوم باستخدام إجراءات تتضمن معالجة المؤسسة المتعامل معها من كل الجوانب، و ذلك بتشخيصها ماليا و أخذ الضمانات اللازمة التي تسمح بتغطية الخطر في حالة عدم التسديد.

ومن أجل التمكّن من الاجابة على مختلف متطلبات إشكاليتنا البحثية، واستخلاص أهمّ النتائج المتعلّقة بالجانب النظري والتطبيقي. قمنا باختبار مختلف الفرضيات المعالجة وبناءا على مخرجات الدراسة استنتجنا ما يلي:

- **صحة الفرضية الأولى:** والتي مفادها ان القروض البنكية مصدر رئيسي في تمويل مشاريع الاستثمارية
- **صحة الفرضية الثانية:** والتي مفادها ان هناك عدة معايير واجراءات متخذة من طرف البنك لاتخاذ قراره في منح القروض
- **صحة الفرضية الثانية،** والتي مفادها ان البنك الوطني الجزائري BNA يساهم في تمويل العديد من مشاريع الاستثمارية.

الخاتمة

1- نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، توصلنا الى النتائج التالية:

نتائج نظرية:

- تساهم البنوك في تنشيط وتنمية الاقتصاد من خلال القروض الممنوحة من طرفها وكونها الملجأ الأخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي، وأصحاب المشاريع الاستثمارية .
- المشاريع الاستثمارية هي روح الاقتصاد، ودراسة جدوى المشروع الاستثماري هي دعم لنجاح المشروع.
- نحاول أن نجعل البنوك تتماشى مع اقتصاد السوق فهي بهذا تفتح باب للمنافسة وإعطاء امتيازات للسعر الجيد والفائدة.
- طول المدة التي يأخذها البنك مرورا بالمنافسة التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طويلة، وتنتهي بقرار منح القروض الذي هو بداية المشروع، والذي كان بإمكانه في هذه المدة اجتياز مرحلة متقدمة من المشروع ويسبب أيضا مركزية منح القروض.
- تفشي البيروقراطية والتعقيدات الإدارية فيما يتعلق بمنح القروض بما يثقل كاهل المستثمرين.
- الرقابة من طرف البنك تكون على المشروع الاستثماري بصفة نسبية في الدقة أما من طرف الدولة فتكون قليلة وهو ما يفتح بذلك بابا للعبث بأموال الدولة .

نتائج تطبيقية:

- تتمثل مختلف مصادر التمويل في البنوك وتضم قروض مصرفية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، الأسواق المالية وتضم الأسهم بنوعيها والسندات بالإضافة إلى الائتمان التجاري.
- حيث لاحظنا خلال تربصنا بالبنك أن هناك إقداما لا بأس به على القروض، خاصة قروض الاستثمار. من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة، و بالتالي الاقتصاد ككل. حيث يعرف مجال الاستثمار توسعا كبيرا في الساحة الاقتصادية الجزائرية.
- استعمال المعايير التي تتناسب مع المشروع المفتوح، و التي يمكن على ضوئها اتخاذ القرار إما بقبول أو رفض المشروع الاستثماري، و هذه المعايير تبرز مدى ربحية المشروع الاستثماري.
- انعدام الدراسة الحقيقية للسوق رغم أهميتها بالنسبة للبنوك.
- انحراف الأهداف العامة إلى أهداف خاصة تتمثل في استرداد مبلغ القرض والفائدة دون النظر إلى الأساس الذي قام عليه المشروع الاستثماري، كما لاحظنا ضمان الجانب المالي على حساب الجوانب الاقتصادية والفنية.

2- الإقتراحات:

بناءا على الاستنتاجات والملاحظات من هذه الدراسة ولتحسين مستوى أداء الجهاز البنكي، سنحاول تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة سير وعمل البنك على المبادئ الإسلامية القائمة على تحريم الربا، وبالتالي التطبيق الصحيح للنظام الإسلامي بدل النظام الرأسمالي الذي يؤدي إلى راحة العامل الجزائري وثقته بنفسه ، يجعله متفائلا في عمله بصورة تزيد من مردوديته ومن مردودية المؤسسة أو البنك.

– التخطيط التسويقي لدراسة السوق المحلية لتحديد فرص الاستثمار الأكثر فعالية في الاقتصاد الوطني.

– اعتماد الشفافية والنزاهة مع كل المشاريع الاستثمارية.

– تجزئة القروض على أقساط، ومنح القسط الأول في بداية مدة الدراسة الخاصة بالقروض لاستثمار الوقت قبل المال، حتى ولو كان هناك مخاطر فهي نسبية أمام تعطيل المشاريع، أو حتى رفضها.

– تكوين الأفراد على نظام بنكي قائم على التطور التكنولوجي وفق الأصول الشرعية للاستثمار.

– العمل على بناء منظومة بنكية قائمة على مسايرة التطورات التكنولوجية وفقا لما يتماشى والأصول الشرعية للاستثمار.

–ينبغي للبنك أن يختار الكفاءات ذات التخصص، فيما يتعلق بالفصل في ملفات القروض، و بالإضافة إلى تنظيم تربصات دولية تكوينية بما يتناسب مع متطلبات العصر، بهدف تحسين الخدمة المقدمة من طرفه و السرعة في اتخاذ القرارات اللازمة لمنح القروض.

–من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها، وذلك لضمان سداد أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها، و هذا حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها بالفعل.

–العمل على استخدام التكنولوجيا المصرفية من أجل تقديم خدمات إلكترونية، و ذلك حتى يستطيع البنك استقطاب عملاء عن بعد.

–إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين، و في مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك، إذ لابد أن تختصر الفترة التي تفصل ما بين طلب القرض و الحصول عليه، و هذه الفترة نراها طويلة في الوقت الحالي بسبب مدة دراسة طلبات القرض، و كثرة الوثائق المطلوبة.

3– آفاق الدراسة:

من اجل تعميق الدراسة حول بعض المواضيع والتي لها علاقة ببحثنا هذا نقترح المواضيع التالية .

- دور التمويل الحكومي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية .
- سياسات التمويل المنتهجية من طرف الدولة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. سعد زكي نصار، "التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات"، المكتبة الأكاديمية، عربية للطباعة والنشر 1995

2. عطوة أويس الزنط، "أسس تقييم المشروعات ودراسة جدوى الاستثمار"، الجزء1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة1992

3. أحمد رمضان نعمة، "مقدمة في دراسة الجدوى ومعايير الاستثمار"، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004

4. ضرار العتيبي، نضال الحواري، "إدارة المشروعات الإنمائية"، دار المازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن2007

5. حسن إبراهيم بلوط، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية

6. براح نور الهدى، عكة نسيمة، "التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية"، مذكرة تخرج لسنة 2006-2007

7. صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في الأعمال والمال"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية2001

8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.

9. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

10. خليل سعد، بوعلاقة توفيق، فولي خالد، معايير وإجراءات منح قروض الاستغلال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس (تخصص م. ن. بنوك) ، جامعة الجزائر، 2006

11. حتمه إدريس، عزوز كمال، "تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، دفعة 18-2006

12. طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية،

13. منير إبراهيم هنري-إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، مركز دلتا للطبع،

14. عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، ط4الدار الجامعة، الاسكندرية، 1995

15. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002

16. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000،

17. عدنان هاشم السامراني، إدارة المالية، منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة الجماهرية اليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1997.

18. جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، (ب.ت)

مواقع الانترنات:

19. https://www.bna.dz/ موقع البنك الوطني الجزائري

الملاحق

ملحق رقم 01: تطور ايرادات بنك الوطني الجزائري من 2017الى2021

Collecte des Ressources :

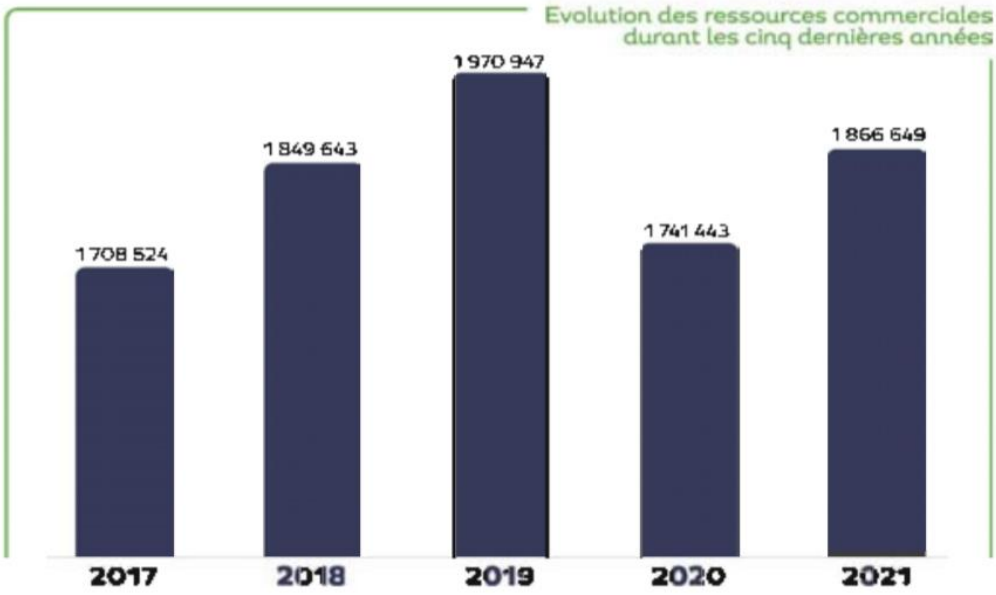

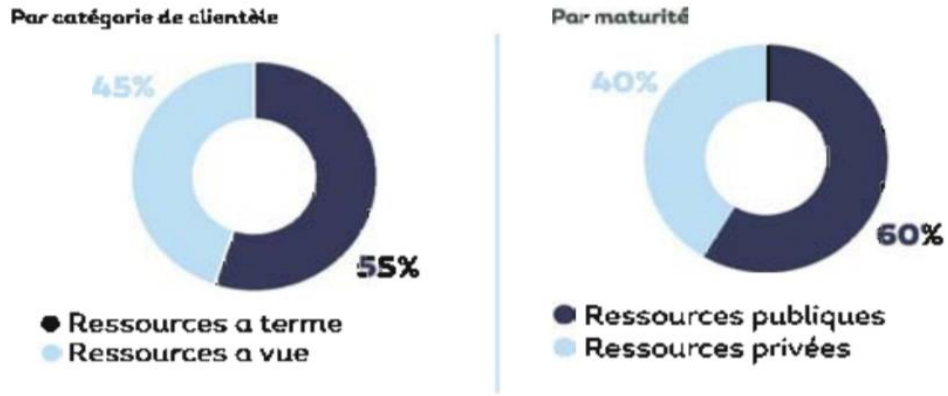

Les ressources clientèle enregistrent une évolution de 125 206 millions de Dinars (7,19%) durant l'exercice 2021, passant de 1 741 443 millions de Dinars à fin 2020 à 1 866 649 millions de Dinars au 31.12.2021. Cette évolution est due à la hausse des dépôts à terme de 108 907 millions de Dinars (11,77%) et des dépôts à vue de 16 299 millions de Dinars (2,00 %).

ملحق رقم 02: ميزانية سنة 2022

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2022	2021
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	331 762 148
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	246
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	413 719 493
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	612 819 121
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 438 578 088
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 510 752 061
Impôts courants - Actif	21 442 306	4 821 590
Impôts différés - Actif	3 752 467	1 523 706
Autres actifs	328 410 898	66 935 395
Comptes de régularisation	63 490 346	45 824 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	31 237 590
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	23 209 792
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	69 655
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

PASSIF	2022	2021
Banque centrale	947 095 896	761 489 186
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	700 002 151
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	2 022 287 511
Dettes représentées par un titre	38 715 114	33 390 930
Impôts courants - Passif	10	17 047 559
Impôts différés - Passif	546 530	537 790
Autres passifs	384 239 265	132 959 651
Comptes de régularisation	125 893 131	100 213 097
Provisions pour risques et charges	44 868 592	44 044 595
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	82 106 618
Dettes subordonnées	207 776 142	206 684 712
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	**5 641 638 620**	**4 481 253 482**

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2022	2021
ENGAGEMENTS DONNES	683 304 217	652 357 532
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 318 840	9 537 115
Engagements de financement en faveur de la clientèle	364 558 844	311 592 293
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	61 574 702	81 453 197
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	247 851 831	249 774 927
Autres engagements donnés	-	-
ENGAGEMENTS REÇUS	860 922 829	876 604 584
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	296 745 515	311 309 012
Autres engagements reçus	**564 177 314**	**565 295 572**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2022	2021
+ Intérêts et produits assimilés	168 235 218	146 275 080
- Intérêts et charges assimilées	- 88 714 746	- 55 882 189
+ Commissions (produits)	2 723 304	2 373 492
- Commissions (charges)	- 33 353	- 56 268

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 7	- 2
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	2 082 869	1 523 098
+ Produits des autres activités	358 091	384 198
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	84 651 376	94 617 409
- Charges générales d'exploitation	- 22 871 198	- 22 778 789
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 600 292	- 1 543 960
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 179 886	70 294 660
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 34 297 499	- 64 516 626
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 104 067	52 166 617
RESULTAT D'EXPLOITATION	56 986 454	57 944 651
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	56 986 454	57 944 651
-Impôts sur les résultats et assimilés	2 220 012	- 11 254 172
RESULTAT NET	**59 206 466**	**46 690 479**

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تبيان دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية في الجزائر، ومن اجل ذلك اخذنا عينة من البنوك التجارية والممثلة في بنك الوطني الجزائري "وكالة تيارت" من أجل معرفة دورها في تمويل مشاريع هذه الولاية. ولذلك تم صياغة اشكالية البحث على النحو التالي: ما مدى مساهمة بنك الوطني الجزائري "وكالة تيارت" في تمويل المشاريع الاقتصادية بالولاية؟ وقد توصلنا الى جملة من النتائج أبرزها: ساهمت القروض الممنوحة من طرف بنك البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت في تمويل العديد من المشاريع بالولاية خلال الفترة 2015- 2023.

الكلمات المفتاحية: بنوك تجارية ; تمويل بنكي ; قروض الاستثمار

Abstract :

This research aims to show the role of commercial banks in financing economic projects in Algeria, and for that we took a sample of commercial banks represented in the National Bank of Algeria BAN "TIARET Agency" in order to know their role in financing the projects of this state. Therefore, the research problem was formulated as follows: What is the extent of the contribution of the National Bank of Algeria BAN "TIARET Agency" in financing economic projects in the state? And we have reached a number of results, most notably: The loans granted by the National Bank of Algeria BAN and TIARET Agency contributed to the financing of many projects in the state during the period 2015-2023.

Keywords :commercial banks ; bank financing ; investment loans